

Distr.
GENERAL

ICCD/COP(6)/11
3 November 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحّر



مؤتمر الأطراف

تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته السادسة المعقودة في هافانا
في الفترة من ٢٥ آب/أغسطس إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣
الجزء الأول: المداولات
المحتويات

الصفحة	الفقرات
٤	٩-١ أولاً - افتتاح الدورة
٤	٢-١ ألف- حفل الترحيب
٤	٥-٣ باء - الافتتاح الرسمي للدورة
٤	٦ جيم- انتخاب الرئيس
٤	٩-٧ دال- البيانات الافتتاحية والبيانات العامة
٥	٣٦-١٠ ثانياً - المسائل التنظيمية
٥	١٠ ألف- إقرار جدول الأعمال
٥	١٢-١١ باء- انتخاب أعضاء المكتب الآخرين
٦	١٦-١٣ جيم- تنظيم العمل
٦	١٩-١٧ دال- لجنة العلم والتكنولوجيا
٧	٢٣-٢٠ هاء- لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية
٧	٢٥-٢٤ واو- اللجنة الجامعة

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات
٧	٢٦-٢٨ زاي- فريق الخبراء المخصص
	حاء- اعتماد المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وقبول
٨	٢٩-٣٠ المراقبين
٨	٣١-٣٥ طاء- الحضور
١٠	٣٦ ياء- الوثائق
١٠	٣٧-٤٠ ثالثاً- الجزء الخاص
	رابعاً- إدراج أنشطة المنظمات غير الحكومية ضمن برنامج العمل الرسمي لمؤتمر
١١	٤١-٤٢ الأطراف: جلسات الحوار المفتوح
١١	٤٣-٤٩ خامساً- المقررات التي اعتمدها مؤتمر الأطراف
١١	٤٣ ألف- المقررات المعتمدة بناء على توصية الرئيس
١٢	٤٤ باء- المقررات المعتمدة بناء على توصية المكتب
١٢	٤٥ جيم- المقررات المعتمدة بناء على توصية اللجنة الجامعة
١٣	٤٦ دال- المقررات المعتمدة بناء على توصية لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية
١٣	٤٧ هاء- المقررات المعتمدة بناء على توصية لجنة العلم والتكنولوجيا
١٣	٤٨ واو- المقررات المعتمدة بناء على توصية فريق الخبراء المخصص
١٤	٤٩ زاء- القرار
١٤	٥٣-٥٦ سادساً- اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض
١٤	٥٠ ألف- اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض
١٤	٥١ باء- موعد الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف ومكان انعقادها
١٤	٥٢ جيم- اعتماد تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته السادسة
١٤	٥٣-٥٦ دال- اختتام الدورة

المحتويات (تابع)

المرفقات

الصفحة

الأول -	إعلان هافانا الذي أصدره رؤساء الدول والحكومات بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	١٥
الثاني	الملخص الذي أعده الرئيس عن البيانات التي أدلى بها خلال اجتماع الجزء الرفيع المستوى ...	٢٠
الثالث	قائمة بأسماء المتكلمين في الجزء الخاص	٢٣
الرابع -	الإعلان الصادر عن المنظمات غير الحكومية التي حضرت الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف ...	٣٠
الخامس -	الملخص الذي أعده الرئيس بشأن عمل فريق الخبراء المخصص	٣٣
السادس -	إعلان أعضاء البرلمان	٣٤
السابع -	نداء الثقافة وبرنامج العمل	٤٢
الثامن	البيانات اللذان أدلى بهما لدى انتخاب رئيس لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية	٥١
التاسع	الوثائق المعروضة على مؤتمر الأطراف في دورته السادسة	٥٢

أولاً - افتتاح الدورة

ألف - حفل الترحيب

- ١ - في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣، ألقى سعادة السيد ريكاردو آلاركون دي كيسادا، رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية كوبا، بياناً رحّب فيه بالحاضرين.
- ٢ - ورحّب السيد هامبا أربا ديالو، الأمين التنفيذي لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بالمشاركين في مؤتمر الأطراف وأدلى ببيان.

باء - الافتتاح الرسمي للدورة

- ٣ - افتتح السيد شارل باسيت (كندا)، رئيس الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف، رسمياً الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف التي عُقدت عملاً بالمادة ٢٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في هافانا بكوبا في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣.
- ٤ - والتزم مؤتمر الأطراف الصمت دقيقة حداداً على السيد سرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق وزملائه الذين لقوا حتفهم في خدمة الأمم المتحدة.
- ٥ - وأدلى السيد هامبا أربا ديالو، الأمين التنفيذي لاتفاقية مكافحة التصحر، ببيان.

جيم - انتخاب الرئيس

(البند ١ من جدول الأعمال)

- ٦ - في الجلسة العامة الأولى التي عقدت في ٢٥ آب/أغسطس، انتخب المؤتمر بالتزكية معالي السيدة روزا إلينا سيميون نيغرين، وزيرة العلم والتكنولوجيا والبيئة بكوبا رئيسة لدورته السادسة. وأدلت السيدة روزا إلينا سيميون نيغرين ببيان.

دال - البيانات الافتتاحية والبيانات العامة

- ٧ - في الجلسة العامة الثانية التي عقدت في ٢٦ آب/أغسطس، أدلى ببيانات ممثلو المغرب (باسم مجموعة ال ٧٧ والصين) وإيطاليا (باسم الاتحاد الأوروبي) وأرمينيا (باسم مجموعة أوروبا الوسطى والشرقية) والجمهورية العربية السورية (باسم المجموعة الآسيوية) وسوازيلند (باسم المجموعة الأفريقية) وشيلي (باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي).
- ٨ - كما أدلى ببيانات ممثلو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي.
- ٩ - وأدلى ممثل الجمعية الكويتية للأمم المتحدة ببيان باسم المنظمات غير الحكومية.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- إقرار جدول الأعمال
(البند ٣ من جدول الأعمال)

١٠- في الجلسة العامة الأولى التي عقدت في ٢٥ آب/أغسطس، أقر المؤتمر جدول أعماله كما ورد في الوثيقة ICCD/COP(6)/1، ونقحه شفويًا بإدراج البند الفرعي ٦ (أ) المعنون "الحاجة إلى وجود وحدات التنسيق الإقليمي وطرائق عملها وتكليفها وجدواها واختصاصاتها المحتملة" في جدول الأعمال، بصفته بنداً مستقلاً على أن تولى له العناية الملائمة عند النظر في البند المتعلق بالبرنامج والميزانية.

باء- انتخاب أعضاء المكتب
(البند ٢ من جدول الأعمال)

١١- انتخب المؤتمر، في جلساته العامة الأولى والثالثة والسابعة والحادية عشرة المعقودة في ٢٥ و ٢٧ آب/أغسطس و ٢ و ٥ أيلول/سبتمبر، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لدورته السادسة:
نواب الرئيس:

السيد سعد النميري (الإمارات العربية المتحدة)
السيد جوزيف بايس (بلجيكا)
السيد فلاديمير سافشينكو (بيلاروس)
السيد بونغاني ماسوكو (سوازيلند)
السيد بي كسيانلانغ (الصين)
السيدة آنا ماريا هرنندس سالغار (كولومبيا)
السيد محمد عروشي (المغرب)
السيدة دورا كولوزوف (هنغاريا)

نائبة الرئيس والمقررة:

السيدة آن ماري أسكيولد (النرويج)

رئيس لجنة العلم والتكنولوجيا:

السيد ريكاردو فالنتيني (إيطاليا)

رئيس لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية:

السيد محمد محمود ولد الغوث (موريتانيا)

١٢- في الجلسة العامة الحادية عشرة، لدى انتخاب رئيس لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، أدلى ببيان كل من الرئيس وممثل إيطاليا (باسم الاتحاد الأوروبي) ببيانين. ويرد نص البيانين في المرفق الثامن.

جيم - تنظيم العمل

١٣- أقر المؤتمر في الجلسة العامة الأولى تنظيم عمله للدورة كما ورد في المرفق الثاني للوثيقة ICCD/COP(6)/1.

إنشاء لجنة جامعة وتعيين رئيسها

١٤- قرر المؤتمر، في جلسته العامة الأولى، إنشاء لجنة جامعة في دورته السادسة للنظر في بنود جدول الأعمال التي حددها لها المؤتمر وتقديم توصيات بشأنها إلى المؤتمر.

١٥- وفي الجلسة نفسها، عين المؤتمر بناء على اقتراح الرئيس، السيد أوسيتادينما أنيادو (نيجيريا)، رئيساً للجنة الجامعة، ليعمل أيضاً عضواً في المكتب بحكم المنصب.

رئيس لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في دورتها الثانية

١٦- أحاط المؤتمر علماً، في جلسته العامة الأولى، برسالة موجهة إليه من وزير الشؤون الخارجية لبنين تفيد أنه وقع الاختيار على السيد محمد محمود ولد الغوث (موريتانيا) ليحل محل معالي السيد روغانيان بياو (بنن) في رئاسة اللجنة خلال الفترة المتبقية من ولايته.

دال - لجنة العلم والتكنولوجيا

١٧- اجتمعت لجنة العلم والتكنولوجيا برئاسة السيد ريكاردو فالنتيني (إيطاليا). وعقدت اللجنة ثمانية جلسات في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

١٨- وفي الجلسة الأولى المعقودة في ٢٦ آب/أغسطس، انتخبت اللجنة السيد سوبون شومشان (تايلند)، والسيد بافول بيبليك (سلوفاكيا)، والسيد خوليو روبرتو كوروتشيشي غوميس (غواتيمالا)، والسيد موسى حسن (النيجر) نواباً للرئيس. وفي الجلسة نفسها، عينت اللجنة السيد بيبليك (سلوفاكيا)، نائب الرئيس ليعمل أيضاً مقررًا. وفي الجلسة الثالثة حل السيد جورج ريغوندجا (غابون) محل السيد موسى حسن كنائب لرئيس اللجنة.

١٩- وقدمت لجنة العلم والتكنولوجيا عدداً من التوصيات إلى مؤتمر الأطراف الذي اتخذ إجراءً بشأنها في جلسته التاسعة المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

هاء- لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

- ٢٠- اجتمعت لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية برئاسة السيد محمد محمود ولد الغوث (موريتانيا). وعقدت اللجنة أربع جلسات في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣.
- ٢١- وفي الجلسة الرابعة المعقودة في ٢٩ آب/أغسطس، انتخبت اللجنة السيد إيغيني غورشكوف (الاتحاد الروسي) والسيد خالد الشرع (الجمهورية العربية السورية) والسيد فيكتور ديل أنخل غونسالس (المكسيك) نواباً لرئيس اللجنة.
- ٢٢- وفي الجلسة العامة الحادية عشرة المعقودة في ٥ أيلول/سبتمبر، انتخب مؤتمر الأطراف السيدة آنماري وات (أستراليا) نائبة لرئيس اللجنة.
- ٢٣- وقدمت لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية عدداً من التوصيات إلى مؤتمر الأطراف، الذي اتخذ إجراءً بشأنها في جلسته التاسعة المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

واو- اللجنة الجامعة

- ٢٤- اجتمعت اللجنة الجامعة برئاسة السيد أوسيتادينما أنايديو (نيجيريا). وعقدت اللجنة ست جلسات في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.
- ٢٥- وقدمت اللجنة عدداً من التوصيات إلى مؤتمر الأطراف، الذي اتخذ إجراءً بشأنها في جلسته الحادية عشرة المعقودة في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

زاي- فريق الخبراء المخصص

- ٢٦- اجتمع فريق الخبراء المخصص برئاسة السيد جواد أمين منصور (جمهورية إيران الإسلامية). وعقد الفريق ثلاث جلسات، يومي ٣ و٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.
- ٢٧- وقدم الفريق عدداً من التوصيات إلى مؤتمر الأطراف، الذي اتخذ إجراءً بشأنها في جلسته الحادية عشرة المعقودة في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.
- ٢٨- ويرد في المرفق الخامس الملخص الذي أعده الرئيس عن عمل فريق الخبراء المخصص.

حاء- اعتماد المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وقبول المراقبين
(البند ٥ من جدول الأعمال)

اعتماد المنظمات الوطنية والدولية والحكومية والحكومية الدولية

٢٩- قرر المؤتمر، في جلسته العامة الأولى المعقودة في ٢٥ آب/أغسطس، منح مركز المراقب للمنظمات الوطنية والدولية والحكومية والحكومية الدولية المدرجة في المرفق الأول للوثيقة ICCD/COP(6)/9/Add.1، وكذلك لمعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة.

اعتماد المنظمات غير الحكومية

٣٠- قرر المؤتمر في جلسته العامة الأولى اعتماد المنظمات غير الحكومية المدرجة في المرفق الأول للوثيقة ICCD/COP(6)/9/Add.1، والمرفق الثاني للوثيقة ICCD/COP(6)/9/9.

طاء- الحضور

٣١- حضر الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف ممثلو الأطراف الـ ١٧٠ التالية في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر:

بوروندي	أوكرانيا	الاتحاد الروسي
البوسنة والهرسك	إيران (جمهورية - الإسلامية)	إثيوبيا
بولندا	آيرلندا	أذربيجان
بوليفيا	آيسلندا	الأرجنتين
بيرو	إيطاليا	الأردن
بيلاروس	بابوا غينيا الجديدة	أرمينيا
تايلند	باراغواي	إريتريا
تركمانيستان	باكستان	إسبانيا
تركيا	بالاو	أستراليا
ترينيداد وتوباغو	البحرين	إسرائيل
تشاد	البرازيل	أفغانستان
توغو	بربادوس	إكوادور
توفالو	البرتغال	ألبانيا
تونس	بلجيكا	ألمانيا
تونغا	بلغاريا	الإمارات العربية المتحدة
جامايكا	بليز	أنتيغوا وبربودا
الجزائر	بنغلاديش	إندونيسيا
جزر البهاما	بنما	أنغولا
جزر القمر	بنن	أوروغواي
جزر كوك	بوتسوانا	أوزبكستان
جزر مارشال	بور كينا فاسو	أوغندا

ليستوتو	الصومال	الجماعة الأوروبية
مالي	الصين	الجمهورية العربية الليبية
ماليزيا	طاجيكستان	جمهورية أفريقيا الوسطى
مدغشقر	غابون	الجمهورية التشيكية
مصر	غامبيا	جمهورية تانزانيا المتحدة
المغرب	غانا	الجمهورية الدومينيكية
المكسيك	غرينادا	الجمهورية العربية السورية
ملاوي	غواتيمالا	جمهورية كوريا
ملديف	غيانا	جمهورية الكونغو الديمقراطية
المملكة العربية السعودية	غينيا	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
المملكة المتحدة لبريطانيا	غينيا الاستوائية	جمهورية مولدوفا
العظمى وأيرلندا الشمالية	غينيا - بيساو	جنوب أفريقيا
منغوليا	فانواتو	جورجيا
موريتانيا	فرنسا	جيبوتي
موريشيوس	الفلبين	الدايمرك
موزامبيق	فترويل	دومينيكا
ميانمار	فنلندا	الرأس الأخضر
ناميبيا	فيجي	رواندا
ناورو	فييت نام	رومانيا
النرويج	قبرص	زامبيا
النمسا	قطر	زمبابوي
نيبال	قيرغيزستان	ساموا
النيجر	كازاخستان	سان تومي وبرينسيبي
نيجيريا	الكامرون	سانت فنسنت وجزر غرينادين
نيكاراغوا	كمبوديا	سانت كيتس ونيفس
نيوي	كندا	سانت لوسيا
هايتي	كوبا	سري لانكا
الهند	كوت ديفوار	سلوفاكيا
هندوراس	كوستاريكا	السنغال
هنغاريا	كولومبيا	سوازيلند
هولندا	الكونغو	السودان
الولايات المتحدة الأمريكية	الكويت	سورينام
اليابان	كيريباتي	السويد
اليمن	كينيا	سويسرا
اليونان	لاتفيا	سيراليون
	لبنان	سيشيل
	ليبيريا	شيلي

٣٢ - وحضر الدورة أيضاً مراقبون من الدول الأربع التالية غير الأطراف في الاتفاقية:

صربيا والجبل الأسود

تيمور - ليشتي

بوتان

الكرسي الرسولي

- ٣٣- وحضر الدورة كذلك مراقبون من فلسطين.
- ٣٤- وكانت الهيئات والمنظمات والبرامج والمكاتب والوكالات المتخصصة التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:

اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
مرفق البيئة العالمية
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي
أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
البنك الدولي
برنامج الأغذية العالمي
منظمة الصحة العالمية
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

- ٣٥- كما كانت ١٨ منظمة حكومية دولية و ٧٩ منظمة غير حكومية ممثلة في الدورة.

باء- الوثائق

- ٣٦- ترد في المرفق التاسع الوثائق المعروضة على مؤتمر الأطراف للنظر فيها في دورته السادسة.

ثالثاً - الجزء الخاص

(البند ١٣ من جدول الأعمال)

- ٣٧- عقد مؤتمر الأطراف جزءاً خاصاً بتنفيذ الاتفاقية من ١ إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٣٨- وعقد اجتماع مائدة مستديرة بين رؤساء الدول والحكومات في ١ و ٢ أيلول/سبتمبر. وفي ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، اعتمد رؤساء الدول والحكومات إعلان هافانا بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويرد هذا الإعلان في المرفق الأول.

٣٩- وانعقد في الجلستين العامتين السادسة والسابعة في ٢ و ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ اجتماع الفريق المشترك بين الوكالات الذي يضم رؤساء وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية و جلسة حوار وزاري تفاعلي بشأن اتفاقية مكافحة التصحر لإتاحة فرصة جديدة لتدعيم إطار التعاون على تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية بغية تعزيز التنمية المستدامة في النظم البيئية القاحلة. ويرد في المرفق الثاني الملخص الذي أعده الرئيس للبيانات التي أدلى بها أثناء اجتماع الفريق المشترك بين الوكالات و جلسة الحوار الوزاري التفاعلي.

٤٠- ويرد في المرفق الثالث قائمة بأسماء المتكلمين في الجلسات العامة الخامسة والثامنة والتاسعة.

رابعاً - إدراج أنشطة المنظمات غير الحكومية ضمن برنامج

العمل الرسمي لمؤتمر الأطراف: جلسات الحوار المفتوح

(البند ١١ من جدول الأعمال)

٤١- عقد مؤتمر الأطراف، في جلسته الرابعة المعقودة في ٢٩ آب/أغسطس وفي جلسته العامة العاشرة المعقودة في ٤ أيلول/سبتمبر، حواراً مفتوحاً بشأن إدراج أنشطة المنظمات غير الحكومية ضمن برنامج العمل الرسمي للمؤتمر.

٤٢- ويرد في المرفق الرابع إعلان المنظمات غير الحكومية التي حضرت الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف.

خامساً - المقررات التي اعتمدها مؤتمر الأطراف

ألف- المقررات المعتمدة بناء على توصية الرئيس

٤٣- اعتمد مؤتمر الأطراف، في جلسته الحادية عشرة المعقودة في ٥ أيلول/سبتمبر، المقررات التالية بناء على توصية الرئيس:

١٠/م-٦ تاريخ ومكان انعقاد الدورة الثالثة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية
٢٥/م-٦ الإعلان الصادر عن رؤساء الدول والحكومات بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

- ٦-٢٦ م/أ-٦ الإعلان الصادر عن المنظمات غير الحكومية التي حضرت الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف
- ٦-٢٧ م/أ-٦ تقرير عن اجتماع المائدة المستديرة الخامس للبرلمانيين
- ٦-٢٨ م/أ-٦ تقرير عن منتدى الفنون والثقافة
- ٦-٣٠ م/أ-٦ موعد الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف ومكان انعقادها

باء - المقررات المعتمدة بناء على توصية المكتب

٤٤ - اعتمد مؤتمر الأطراف، في جلسته الحادية عشرة المعقودة في ٥ أيلول/سبتمبر، المقرر التالي بناء على توصية مكتبه:

- ٦-٢٤ م/أ-٦ وثائق تفويض ممثلي الأطراف التي حضرت الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

جيم - المقررات المعتمدة بناء على توصية اللجنة الجامعة

٤٥ - اعتمد مؤتمر الأطراف، في جلسته الحادية عشرة المعقودة في ٥ أيلول/سبتمبر، المقررات التالية بناء على توصية اللجنة الجامعة:

- ٦-٢ م/أ-٦ النظر فيما انتهى إليه مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من نتائج تتصل باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
- ٦-٧ م/أ-٦ النظر في وضع إجراءات أو إنشاء آليات مؤسسية إضافية لمساعدة مؤتمر الأطراف في استعراض تنفيذ الاتفاقية بصورة منتظمة
- ٦-٨ م/أ-٦ متابعة الاجتماعات الإقليمية المعقودة تحضيراً للدورة السادسة لمؤتمر الأطراف
- ٦-١١ م/أ-٦ مدى الحاجة إلى إنشاء وحدات التنسيق الإقليمية وطرائق إنشائها والتكاليف التي تترتب على ذلك، وما يمكن أن يسند إليها من اختصاصات
- ٦-١٢ م/أ-٦ استعراض أنشطة تشجيع وتعزيز العلاقات مع الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة ومع المنظمات والمؤسسات والوكالات الدولية ذات الصلة
- ٦-٢١ م/أ-٦ النظر في المادة ٤٧ من النظام الداخلي
- ٦-٢٣ م/أ-٦ البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥
- ٦-٢٩ م/أ-٦ برنامج عمل مؤتمر الأطراف

دال - المقررات المعتمدة بناء على توصية لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

٤٦ - اعتمد مؤتمر الأطراف، في جلسته التاسعة المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر، المقررات التالية بناء على توصية لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية:

- | | |
|---|-------|
| خطوات أخرى في اتجاه تنفيذ الاتفاقية | ٦/أ-١ |
| استعراض شامل لأنشطة الأمانة وللتقدم الذي أحرزته البلدان الأطراف المتأثرة في تنفيذ الاتفاقية | ٦/أ-٣ |
| تنفيذ الإعلان بشأن التعهدات المتصلة بتعزيز الوفاء بالالتزامات بموجب الاتفاقية | ٦/أ-٤ |
| استعراض سياسات الآلية العالمية وأساليبها التنفيذية وأنشطتها | ٦/أ-٥ |
| التعاون مع مرفق البيئة العالمية | ٦/أ-٦ |
| برنامج عمل الدورة الثالثة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية | ٦/أ-٩ |

هاء - المقررات المعتمدة بناء على توصية لجنة العلم والتكنولوجيا

٤٧ - اعتمد مؤتمر الأطراف، في جلسته التاسعة المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر، المقررات التالية بناء على توصية لجنة العلم والتكنولوجيا:

- | | |
|--|--------|
| قائمة الخبراء المستقلين | ٦/أ-١٣ |
| استقصاء وتقييم الشبكات والمؤسسات والوكالات والهيئات القائمة | ٦/أ-١٤ |
| تحسين كفاءة وفعالية لجنة العلم والتكنولوجيا | ٦/أ-١٥ |
| المعارف التقليدية | ٦/أ-١٦ |
| المعايير والمؤشرات | ٦/أ-١٧ |
| نظم الإنذار المبكر | ٦/أ-١٨ |
| تقييم تدهور الأراضي الجافة وتقييم النظم الإيكولوجية في الألفية | ٦/أ-١٩ |
| برنامج عمل لجنة العلم والتكنولوجيا | ٦/أ-٢٠ |

واو - المقررات المعتمدة بناء على توصية فريق الخبراء المخصص

٤٨ - اعتمد مؤتمر الأطراف، في جلسته الحادية عشرة المعقودة في ٥ أيلول/سبتمبر، المقرر التالي بناء على توصية فريق الخبراء المخصص:

- | | |
|--|--------|
| حل مسائل التنفيذ وإجراءات التحكيم والتوفيق | ٦/أ-٢٢ |
|--|--------|

زاي - القرار

٤٩ - اعتمد مؤتمر الأطراف في جلسته الحادية عشرة المعقودة في ٥ أيلول/سبتمبر القرار التالي:

١/م أ-٦ الإعراب عن الامتنان لحكومة كوبا وشعبها

سادساً - اختتام الدورة

ألف - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٥٠ - وافق مؤتمر الأطراف في جلسته الحادية عشرة المعقودة في ٥ أيلول/سبتمبر، بعد النظر في التقرير المتعلق بوثائق التفويض الذي قدمه المكتب (ICCD/COP(6)/10) وفي التوصية الواردة فيه، على التقرير المتعلق بوثائق التفويض، بصيغته المصوبة شفويًا.

باء - موعد الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف ومكان انعقادها

٥١ - اعتمد مؤتمر الأطراف في جلسته الحادية عشرة المعقودة في ٥ أيلول/سبتمبر المقرر ٣٠/م أ-٦ بشأن موعد الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف ومكان انعقادها.

جيم - اعتماد تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته السادسة

(البند ١٥ من جدول الأعمال)

٥٢ - اعتمد مؤتمر الأطراف في جلسته الحادية عشرة المعقودة في ٥ أيلول/سبتمبر مشروع التقرير عن دورته السادسة (ICCD/COP(6)L.28) وأذن للمقرر أن يستكمل هذا التقرير عند الاقتضاء، بمساعدة الأمانة.

دال - اختتام الدورة

٥٣ - أدلى الأمين التنفيذي لاتفاقية مكافحة التصحر ببيان.

٥٤ - وأدلى ببيانات ممثلو المغرب (باسم مجموعة ال ٧٧ الصين) وكولومبيا (باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبية) وبيلاروس (باسم الأطراف المدرجة في مرفق التنفيذ الإقليمي الخاص بأوروبا الوسطى والشرقية) وأوغندا (باسم المجموعة الأفريقية) وإيطاليا (باسم الاتحاد الأوروبي) وجامايكا وغواتيمالا وباكستان (باسم المجموعة الآسيوية) وجمهورية إيران الإسلامية.

٥٥ - وأدلى ممثل المعهد الدولي للتنوع البيولوجي في وسط آسيا، أوزبكستان، ببيان باسم المنظمات غير الحكومية.

٥٦ - وأدلى الرئيس ببيان ختامي وأعلن اختتام الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف.

المرفق الأول

إعلان هافانا الذي أصدره رؤساء الدول والحكومات بشأن

تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

إننا، نحن رؤساء الدول والحكومات وممثلو البلدان الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا (اتفاقية مكافحة التصحر)، المفوضين رسمياً، المشاركين في الجزء الرفيع المستوى من الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف المعقود في هافانا، في كوبا، من ٢٥ آب/أغسطس إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣،

إذ نعيد تأكيد قرارنا بالعمل معاً على إنجاز خطة التنفيذ التي اعتمدت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي يعترف باتفاقية مكافحة التصحر بوصفها إحدى الأدوات الهامة للقضاء على الفقر ويحولها دوراً أساسياً في بلوغ هذا الهدف،

وإذ ندكر بالفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ الذي يعترف بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تعاني وضعاً بيئياً ضعيفاً وهشاً بشكل خاص، وبأنها تمثل حالة خاصة في مجال التنمية المستدامة،

وإذ نكرر التزامنا بالسلم والتنمية المستدامة وبمبدأ تعدد الأطراف وبتطبيق مبادئ القانون الدولي، ولا سيما السيادة وتقرير المصير والاستقلال وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكلها مبادئ تشكل أركاناً للاحترام في العالم وهي شروط مسبقة أساسية للقضاء على الفقر وضمان التنمية المستدامة،

وإذ نشعر بقلق بالغ إزاء تزايد مشكلتي التصحر والجفاف، اللتين تضران مباشرة بسدس سكان العالم و ٧٠ في المائة من جميع الأراضي الجافة في أكثر من ١٠٠ بلد،

وإذ نشعر بقلق أيضاً إزاء التخلف والفقر المدقع والجوع وسوء التغذية والمرض والامية التي تتفشى في العديد من البلدان المتخلفة، وبالخصوص في المناطق الريفية،

وإذ ندرك أن التدهور البيئي الخطر هذا، ولا سيما التصحر والجفاف، هو أحد أسباب التباين الاقتصادي والاجتماعي الذي يعاني منه عالمنا، والبلدان النامية أساساً، والذي يؤدي إلى تفاقم هذه الحالة،

وإذ نكرر التزامنا ببناء مجتمع عالمي منصف اقتصادياً ومتكافئ اجتماعياً،

وإذ ندرك الحاجة الماسة إلى تحقيق الكرامة الإنسانية الحقيقية للناس كافة، في عالم يخلو من التفاوت الناجم عن الفقر والتدهور البيئي وأنماط التنمية غير المستدامة،

وإذ ندرك أنه رغم اشتراك جميع الأمم في تحمل مسؤولية مكافحة التصحر وآثار الجفاف، فإنه ينبغي للبلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها الخاصة وفقاً لما ينص عليه المبدأ ٧ من إعلان ريو الذي يعكس تحملها الجانب الأكبر من المسؤولية عن التدهور البيئي الحالي وتفوقها في القدرة المالية اللازمة لمواجهة التحديات الراهنة،

وإذ نشدد على الضرورة الملحة للمسؤولية الجماعية في تحسين التعاون الدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب على السواء بهدف مكافحة التصحر في سياق مختلف الاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الفقر،

وإذ نشدد أيضاً على اقتناعنا بأن الموارد التي توفرها البلدان الصناعية كمساهمة في حل المشاكل البيئية الضخمة التي يواجهها العالم الثالث ليست منحة وإنما قضاء للدين البيئي الهائل الذي تتحمله تلك البلدان، نظراً لأن أنماط عيشها واستهلاكها كانت السبب الرئيسي للتدهور البيئي الذي يعاني منه عالمنا في الوقت الحالي،

وإذ نؤكد ضرورة اعتماد تدابير عاجلة لمعالجة المشاكل التي تعاني منها البلدان المتخلفة نتيجة لعبء الدين الخارجي والتجارة غير المتكافئة والانكماش الناجم عن التشبث بسياسات غير منصفة وعن التقلبات المالية في العلاقات الدولية، على سبيل المثال لا حصر العوامل الأساسية التي تسببت في هذا الوضع الخطير. وقد نجم عن ذلك ازدياد حدة الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء الصحة الوقائية والصحة العامة والأمية وفقدان القيم الثقافية وتزايد الفجوة بين العالم الثالث والبلدان الصناعية.

نعلن:

١ - اقتناعنا بضرورة توجيه الاهتمام الرئيسي إلى الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتضررة أو المهتدة في جميع البرامج الرامية إلى مكافحة التصحر والجفاف. وبغية تحقيق هذا الهدف، يجب تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسكان هذه المناطق على وجه الاستعجال؛

٢ - التزامنا ببذل جميع جهودنا في سبيل مكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي وتعزيز تنمية أمم العالم قاطبة وتقديمها؛

٣ - تصميمنا على مضاعفة جهودنا سعياً إلى تحقيق السلم وإنشاء علاقات دولية منصفة ومتكافئة، ومناهضة الحرب والتهريب والتهديد، وإقامة نظام دولي يؤمن معاملة البلدان المتخلفة معاملة خاصة وتفضيلية ومن

شأنه المساهمة في التغلب على المشاكل الخطيرة التي تواجهها هذه البلدان في التصدي لتحدي مكافحة التصحر واستئصال شأفة الفقر؛

- ٤ - عزمنا على الوفاء بالتزاماتنا بموجب الاتفاقية، وعلى الدعم التام لتنفيذها تنفيذاً كاملاً وفعالاً؛
- ٥ - اقتنعنا بأن بلوغ الأهداف المنصوص عليها في الاتفاقية يتطلب تنفيذ الأهداف المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والمتفق عليها دولياً.

كما نتفق على أن:

٦ - ندعو جميع الأطراف المتضررة إلى إدراج التصحر ضمن استراتيجياتها المستدامة وإدخال برامج مكافحة التصحر والجفاف في سياساتها المتعلقة بالأراضي والمياه والتنمية الريفية والحراجة والطاقة والتعليم والثقافة؛

٧ - نشجع حشد موارد مالية جديدة وإضافية من المصادر العامة والخاصة، ونحث لهذا الغرض منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)، ولا سيما صندوق الأوبك للتنمية الدولية، على توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الأنشطة والمشاريع المحددة في إطار خطة التعاون الأفريقية بين أفريقيا وآسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛

٨ - نرحب باستعداد مرفق البيئة العالمية للقيام بدور الآلية المالية للاتفاقية وقراره اعتبار تدهور الأراضي (إزالة الأحراج والتصحر) مجال تركيز جديداً؛

٩ - نطلب إلى مرفق البيئة العالمية وضع مبادئ توجيهية محددة لتيسير حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل بسهولة وفي الوقت المناسب؛

١٠ - نعزز التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب بغية المساهمة في وضع مضمون هذا الإعلان موضع التنفيذ؛

١١ - نطلب إلى وزراء التجارة المشتركين في الاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكون بالمكسيك أن يلاحظوا ما تحدته الإعانات الزراعية والتجارية وغيرها من الإعانات من آثار على التنمية الزراعية والريفية في البلدان النامية وبالتالي على تصحرها، وينظروا في إمكانية تعجيل إلغاء تلك الإعانات على مراحل؛

١٢- نطلب من المؤتمر العالمي للحدائق العامة الذي سيعقد في دربان بجنوب أفريقيا أن يلاحظ الدور المهم الذي تؤديه حفظ الطبيعة في معالجة مشاكل التصحر.

وفي الوقت ذاته، نعرب عن عظيم امتناننا وتقديرنا لحكومة جمهورية كوبا وشعبها على استضافتها هذا المؤتمر وكرمهما وحسن ضيافتهما وعلى التنظيم الممتاز.

هافانا، ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

قائمة بأسماء الموقعين:

فخامة السيد فيديل كاسترو روس
رئيس مجلس الدولة ومجلس وزراء جمهورية كوبا،

فخامة السيد بليز كومباوري
رئيس جمهورية بوركينا فاسو

فخامة الدكتور الحاجي يحيى جيموس جونكونغ جاميه
رئيس جمهورية غامبيا

الرايت أونرابل جيمس باترسون
رئيس وزراء جامايكا

الرايت أونرابل باكاليتا بيتويل موسيسيلي
رئيس وزراء مملكة ليسوتو

فخامة الرئيس أمادو توماني توري
رئيس جمهورية مالي

فخامة الدكتور سام نوجوما
رئيس جمهورية ناميبيا

الأونرابل كيث ميتشل
رئيس وزراء غرينادا

الأونرابل الدكتور رالف غونسالفس
رئيس وزراء سانت فنسنت وغرينادين

فخامة السيد هوغو شافيز فرياس
رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية

فخامة السيد روبرت جبريل موغابي
رئيس جمهورية زيمبابوي

فخامة السيد يعقوب زوما
نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا

سعادة السيد بيير أوشو
وزير الدولة في جمهورية بنن
بالنيابة عن فخامة السيد ماتيو كيريكو، رئيس جمهورية بنن

سعادة الدكتور أريستيد ريموندو ليما
رئيس الجمعية الوطنية في الرأس الأخضر
بالنيابة عن فخامة السيد بيدرو بيرس، رئيس جمهورية الرأس الأخضر

الكولونيل بالا ماندي
وزير البيئة في نيجيريا
بالنيابة عن فخامة السيد أولوسيغون أوبانسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية

سعادة السيد أمارا إيسي
رئيس الاتحاد الأفريقي بالنيابة

سعادة السيدة جانيت مادريز
رئيسة برلمان الأنديز

المرفق الثاني

الملخص الذي أعده الرئيس عن البيانات التي أدلى بها خلال اجتماع الجزء الرفيع المستوى (اجتماع الفريق المشترك بين الوكالات والحوار الوزاري التفاعلي)

مقدمة

نظم حوار وزاري تفاعلي خلال الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في إطار الجلسات الرسمية للجزء الرفيع المستوى من المؤتمر. وكان الهدف من الحوار تشجيع مشاركة السلطات السياسية في عملية الاتفاقية بغية استشارة الأفكار الهامة وضمان إتاحة الفرصة للممثلين الوزاريين للإعراب عن آرائهم فيما يتعلق بمكافحة التصحر عقب الأحداث الدولية الهامة التي جرت مؤخراً، ولا سيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر مونتيري الدولي لتمويل التنمية.

وكان الموضوع الذي اقترح أن يدور عليه الحوار هو "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر: فرصة جديدة لتعزيز إطار التعاون على تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل تشجيع التنمية المستدامة في النظم البيئية القاحلة".

الفريق المشترك بين الوكالات

سبق الحوار اجتماع للفريق المشترك بين الوكالات يركز على الموضوع الآنف الذكر، وهو يرمي إلى إثارة النقاش بين الوزراء. وكان الاجتماع يضم ممثلين رفيعي المستوى لعشر منظمات دولية وكان يديره السيد أيان جونسون، نائب رئيس البنك الدولي. وركزت عروض أعضاء الفريق على قضايا مكافحة التصحر وتحدياتها بدلاً من تعزيز عمل كل منظمة.

وشملت القضايا الرئيسية التي أبرزها أعضاء الفريق ما يلي:

- وسائل إدراج القضايا المتعلقة بالتنوع الإحيائي وتغير المناخ والتصحر ضمن الخطط والبرامج، وكذا ضمن التمويل؛
- وسائل تقييم نتائج تمويل أنشطة مكافحة التصحر؛

• وسائل ضمان ترتيب الأولويات ترتيباً مناسباً داخل الوكالات نفسها ومن طرف الحكومات الوطنية في المعاملات العادية للوكالات مع هذه الحكومات.

وكرر أعضاء الفريق الإعراب عن رغبتهم في العمل معاً كمجموعة تتلخص مهمتها في تيسير تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، وبالخصوص في إطار الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في الحد من الفقر، وتحديد الاتفاقية كأداة لبلوغ هذا الهدف.

الحوار الوزاري التفاعلي

جرى الحوار في جلستين، عقدتا في ٢ و٣ أيلول/سبتمبر. وأدى ممثلون رفيعو المستوى لباكستان وبربادوس والولايات المتحدة الأمريكية بثلاثة بيانات استهلاكية تعكس عمل الفريق المشترك بين الوكالات. كما قدمت عروض عن المواضيع الفرعية الأربعة أمام الوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى الذين شاركوا في الحوار. وتتلخص تلك المواضيع في الآتي:

- ١- توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية إلى التنمية الريفية: ممثل بوركينا فاسو الرفيع المستوى
- ٢- التخفيف من حدة الفقر: الممثل الرفيع المستوى لكل من إندونيسيا وجنوب أفريقيا
- ٣- مرفق البيئة العالمية وأوجه التأزر: الممثل الرفيع المستوى لكل من جورجيا وغواتيمالا
- ٤- إمكانات اتفاقية مكافحة التصحر في مجال تحديد الأولويات الاستراتيجية: ممثل إيطاليا الرفيع المستوى باسم الاتحاد الأوروبي).

وركزت عروض ممثلي البلدان النامية عموماً على عكس الاتجاه السلي لمخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية صوب المناطق الريفية بغية الحد من الفقر بفعالية. وألقوا الضوء على الجهود المبذولة لتحديد الأولويات في مجال التصحر، ولا سيما من خلال برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. وأشاروا إلى الصعوبات التي تثيرها طلبات المنظمات الدولية والمؤسسات المالية فيما يتصل بوضع المشاريع.

وركزت عروض أخرى على أهمية إدراج أنشطة مكافحة التصحر في صميم إطار التخطيط والبرمجة الوطنيين؛ وأشارت إلى العمليات العلمية ذات الصلة، ونظرت في إمكانات التأزر على تنفيذ اتفاقيات ريو الثلاث، وبالخصوص في ضوء انفتاح مرفق البيئة العالمية على المشاريع في ميدان مكافحة التصحر.

وأدار الحوار التفاعلي السيد بيير مارك جونسون.

وأكد عدة وزراء من البلدان النامية الأطراف في مداخلاتهم على أهمية الإرادة السياسية في المضي بتنفيذ الاتفاقية قدماً. وعرضوا السياسات والإجراءات الوطنية المتخذة لمكافحة التصحر، مع إيلاء اهتمام خاص للجهود المبذولة في سبيل تعزيز التأزر بين مختلف أصحاب المصالح الوطنيين ومختلف الأدوات في مجال البرمجة. واعترفوا بأهمية إشراك المجتمعات المحلية في تنفيذ الاتفاقية، ورجوا الأوساط المانحة أن تدعّم توزيع الموارد على المشاريع الميدانية المحلية.

وأثار عدة وزراء من البلدان النامية الأطراف مسألة ضرورة تحسين تنسيق ومواءمة الإجراءات فيما بين البلدان المانحة وفيما بين الوكالات والمؤسسات الدولية. واعتبروا اتفاقية مكافحة التصحر أهم أداة للتعاون في المجالات المتعلقة بالأراضي ودعوا إلى إدراج الأنشطة الواردة في برامج العمل الوطنية بشكل أفضل ضمن أطر التعاون المتنوعة، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر.

وطلب ممثلو البلدان المتقدمة الأطراف رفيعو المستوى من شركائهم من البلدان النامية ليس فقط المعلومات المتعلقة بأولويات كل بلد في مجال تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، بل أيضاً مؤشرات واضحة من الحكومات على أن مكافحة التصحر تحتل أهمية كبيرة على جدول أعمالها الوطني. وأعربوا عن قلقهم إزاء مدى إدراج سياسات الإدارات ضمن الأنشطة الوطنية وبالخصوص المحلية، وشددوا على أهمية معالجة مجموعة كبيرة من القضايا مثل التقييمات الزراعية القائمة على العلم، بالتعاون مع مختلف المؤسسات الدولية. وفي مجال تمويل مكافحة التصحر، أجمع ممثلو البلدان المتقدمة الأطراف، على تأكيد أهمية إيجاد آليات تمويل بديلة مثل القطاع الخاص والمؤسسات.

خاتمة

يمكن الإشارة في الختام إلى أن اتفاقية مكافحة التصحر حالة معقدة من بين الصكوك الدولية، فهي لا تركز على نهج للحفظ وإنما تمثل أداة حقيقية للتنمية المستدامة.

وبين الحوار التفاعلي أن البلدان النامية، تتوقع صواباً أن تفي البلدان المتقدمة الأطراف بالالتزامات التي أعلنتها في مؤتمر مونتيري لتمويل التنمية في سياق البيانات التي أدلى بها في المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة. ومن البديهي أيضاً أن البلدان المتقدمة الأطراف لن تمويل مشاريع مكافحة التصحر ما لم يكن هناك مؤشر قوي على أن هذه المشاريع تدخل ضمن الأولويات الوطنية لشركائهم من البلدان النامية. كما ينبغي للوكالات والمنظمات والمؤسسات المالية أن تضمن زيادة ملازمة معاملاتها للزبون والمستخدم.

المرفق الثالث

LIST OF SPEAKERS AT THE SPECIAL SEGMENT

List of speakers at the 5th plenary meeting

His Excellency Mr. Fidel Castro Ruz
President of the Republic of Cuba

Mr. Hama Arba Diallo
Executive Secretary of the United Nations Convention to Combat Desertification

Mr. Ibrahim Gambari
Under-Secretary-General and Representative of the Secretary-General of the United Nations

His Excellency Mr. Blaise Compaoré
President of the Republic of Burkina Faso

His Excellency Dr. Alhaji Yahya Jemus Junkung Jammeh
President of the Republic of the Gambia

The Right Honourable Percival James Patterson
Prime Minister of Jamaica

The Right Honourable Pakalitha Bethuel Mosisili
Prime Minister of the Kingdom of Lesotho

His Excellency Mr. Amadou Toumani Touré
President of the Republic of Mali

His Excellency Dr. Sam Nujoma
President of the Republic of Namibia

The Right Honourable Dr. Keith C. Mitchell
Prime Minister of Grenada

The Right Honourable Ralph Gonsalves
Prime Minister of Saint Vincent and the Grenadines

His Excellency Mr. Hugo Chávez Frías
President of the Bolivarian Republic of Venezuela

His Excellency Mr. Robert Gabriel Mugabe
President of the Republic of Zimbabwe

His Excellency Mr. Jacob Zuma
Deputy President, Republic of South Africa

His Excellency Mr. Amara Essy
Interim Chairperson of the African Union

Mr. Mohammed Arrouchi
Representative of the Kingdom of Morocco (on behalf of the Group of 77 and China)

His Excellency Mr. Altero Matteoli
Minister of the Environment of the Republic of Italy (on behalf of the European Union)

His Excellency Mr. Vasily Podolyako
First Deputy Minister of Natural Resources and Environmental Protection of the Republic of Belarus (on behalf of the Parties of Regional Implementation Annex for Central and Eastern Europe)

Ms. Sina Maiga Damba
President of l'Association de formation et d'appui au développement (AFAD), Mali (on behalf of the community of non-governmental organizations)

List of members of the inter-agency panel at the 6th plenary meeting

Mr. Hamdallah Zedan
Executive Secretary of the Convention on Biological Diversity (CBD)

Mr. Koos Richelle
Director-General, European Commission

Mr. Len Good
Chief Executive Officer and Chairman of the Global Environment Facility (GEF)

Mr. Jack Wilkinson
President of the International Federation of Agricultural Producers (IFAP)

Mr. Lennart Båge
President of the International Fund for Agricultural Development (IFAD)

Mr. Abdoulie Janneh
Assistant Administrator, Director for the Regional Bureau for Africa of the United Nations Development Programme (UNDP)

Mr. Shafqat Kakakhel
Deputy Executive Director of the United Nations Environment Programme (UNEP)

Mr. Pekka Patosaari
Coordinator and Head of the United Nations Forum on Forests (UNFF)

Ms. Joke Waller-Hunter
Executive Secretary of the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC)

Mr. Ian Johnson
Vice-President of the World Bank

List of speakers at the 8th and 9th plenary meetings

H.E. Mr. John Kachamila
Minister for Coordination of Environmental Affairs of Mozambique

H.E. Mr. Hisham Gharaibeh
Minister of the Environment of Jordan

H.E. Mr. El Tigani Adam El Tahir
Minister for Environment and Urban Development of Sudan

H.E. Mr. Adnan Khozam
Minister of the Environment of the Syrian Arab Republic

H.E. Mr. Hasan Swaid
Minister of Agriculture and Irrigation of Yemen

H.E. Mr. Patrick Kalifungwa
Minister of Tourism, the Environment and Natural Resources of Zambia

H.E. Mr. Virgílio Fontes Pereira
Minister for Urbanism and Environment of Angola

H.E. Mr. Estanislau A. da Silva
Minister of Agriculture, Forestry and Fisheries of Timor-Leste

The Honourable Pelonomi Venson
Minister of Environment, Wildlife and Tourism of Botswana

H.E. Mr. Menandro Grisetti
Minister of the Environment of Paraguay

H.E. Mr. Zhu Lieke
Vice-Minister, State Forestry Administration of China

Mr. José Manuel Ovalle
Director of the Environment, Ministry of Foreign Affairs of Chile

H.E. Ms. Maria Madalena Brito Neves, Minister of Environment, Agriculture and Fisheries of
Cape Verde

H.E. Mr. Jafrul Islam Chowdhury
State Minister for Environment and Forest of Bangladesh

H.E. Ms. Mary R. Mugenyi

Minister of State, Ministry of Agriculture, Animal Industry and Fisheries of Uganda

H.E. Mr. Gulmakhmadov D. Kurbonalievich

Minister of Land Management of Tajikistan

Colonel Bala Mande

Minister of the Environment of Nigeria

The Honourable Uladi Mussa

Minister of Natural Resources and Environmental Affairs of Malawi

H.E. Mr. Tahir Iqbal

Minister of State of Pakistan

H.E. Mr. Jackleen Reuben Tiket Ambilmasdan

Minister of Lands, Survey, Environment, Energy, Minerals and Water Resources of Vanuatu (on behalf of the Pacific Island countries)

H.E. Mr. Vasily Podolyako

First Deputy Minister of Natural Resources and Environmental Protection of Belarus

H.E. Mr. Matthew K. Antwi

Deputy Minister for the Environment and Science of Ghana

Mr. Ghalam Mustafa Jawad

Deputy Minister of Agriculture and Livestock of Afghanistan

Mr. Lennart Båge

President of the International Fund for Agricultural Development (IFAD)

Mr. Mohammad Al Saghan

Director-General, Forest and Range Organization of Saudi Arabia

Mr. Salem Al Dhaheri

Director General, Federal Environmental Agency, Ministry of Health of the United Arab Emirates

Mr. Denys Gauer

Ambassador for the Environment of France

Ms. María Esther Bondanza

Director-General for Environmental Affairs, Ministry of Foreign Affairs and International Trade of Argentina

Mr. Ratemo W. Michieka

Director General, National Environment Management Authority of Kenya

Mr. Nasar Moghaddasi

Director-General of Engineering Department, Forest, Range and Watershed Management Organization, Ministry of Agriculture of the Islamic Republic of Iran

Mr. Nguyen Ngoc Binh

Director General of the Department for Forestry Development, Ministry of Agriculture and Rural Development of Viet Nam

Mr. Hans-Peter Schipulle

Deputy Director-General

Federal Ministry for Economic Cooperation and Development of Germany

Mr. Koichi Ito

Director, Global Environmental Division, Multilateral Cooperation Bureau, Ministry of Foreign Affairs of Japan

Mr. Van Voorst tot Voorst

Director of the Department for Environment and Development, Ministry for Foreign Affairs of the Netherlands

Mr. Lok Man Singh Karki

Secretary, Ministry of Population and Environment of Nepal

Prof. Uriel Safriel

Department of Ecology, Systematics and Evolution, Hebrew University of Jerusalem, Israel

Ms. Meena Gupta

Additional Secretary, Ministry of the Environment and Forests of India

Ms. Annemarie Watt

Head of delegation of Australia

Ms. Nakira Wilchcombe

Ministry of Health and Environment of the Bahamas

Mr. Evgeny Gliok

Head of delegation of the Russian Federation

Mr. Imad Jada'a

Ambassador of Palestine to Cuba

Mr. Dane Ratliff

Permanent Court of Arbitration

Mr. Gilani Abdelgawad

Director, Soil and Water Use Division, Arab Center for the Studies of Arid Zones and Dry Lands (ACSAD)

Ms. Margarita Astralaga

Regional Coordinator for the Americas of the Secretariat of the Ramsar Convention on Wetlands

Mr. Joachim Gratzfeld

Senior Drylands Programme Officer of the World Conservation Union (IUCN)

Mr. César Morales

Economic Affairs Officer in Charge of Desertification, United Nations Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC)

المرفق الرابع

إعلان المنظمات غير الحكومية المشتركة في الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف

يود ممثلو المنظمات غير الحكومية من جميع أنحاء العالم، المجتمعون في هافانا، بكوبا، بمناسبة انعقاد الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، أن يعربوا عن شكرهم لأمانة الاتفاقية ومكتب المؤتمر والأطراف والوكالات الراعية على الفرصة التي أتاحتها لهم للمشاركة في هذه الدورة الهامة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية.

وتشهد اتفاقية مكافحة التصحر منذ أن تم التصديق عليها، تقدماً مطرداً نحو التنفيذ الكامل على الصعيدين العالمي والإقليمي، بما في ذلك العدد المتزايد من خطط العمل الوطنية التي استكملت وأجيزت. وتعززت هذه الالتزامات خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠٠٢ في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا، مما يعكس الاعتراف بأن اتفاقية مكافحة التصحر ليست مجرد اتفاقية بيئية وإنما اتفاقية للتنمية المستدامة تركز على الفقر والأمن الغذائي على مستوى القاعدة الشعبية. كما أصبح من المفهوم بصورة متزايدة بأن الاتفاقية أداة أساسية لتحقيق هدف الألفية الإنمائي (الرامي إلى خفض مستويات الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥).

وبغية تدعيم تنفيذ الاتفاقية، تحث المنظمات غير الحكومية مندوبي الحكومات المشاركين في الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف على اعتماد المقررات التي تسهم في الدعم المؤسسي للاتفاقية، بما في ذلك:

- الالتزام بتنسيق السياسات الإنمائية الوطنية وتوصيات الاتفاقية. ولا يزال عدد البلدان التي وضعت برامج عملها الوطنية قليلاً، وتحث البلدان المتقدمة والنامية الأطراف على إيلاء أولوية أعلى لتخصيص الموارد لتنفيذ خطط العمل الوطنية؛
- رفع مستوى مشاركة المنظمات غير الحكومية/المنظمات المجتمعية وتأمين المساواة في مشاركة المرأة في برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية وبرامج العمل الإقليمية وغيرها من عمليات الاتفاقية. وحتى الآن، لا تزال مشاركة المجتمعات المحلية في هذه العمليات متدنية؛
- تدعيم الحكم الذي يتناول احتياجات السكان الأصليين الخاصة واحتياجات سكان الدول الجزرية الصغيرة؛
- إن تأييد قرار يجعل مرفق البيئة العالمية آلية لتمويل الاتفاقية يبعث الأمل في زيادة الموارد اللازمة لتنفيذ الاتفاقية؛

- تدعيم الآلية العالمية بصفتها أداة لحشد الموارد بغرض إحداث تآزر استناداً إلى الدور الجديد المنوط بمرفق البيئة العالمية، وتحقيق مشاركة المنظمات غير الحكومية في لجنة التيسير التابعة له؛
- تعزيز لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية بواسطة أمور منها وضع معايير ومؤشرات لتقييم التقارير الوطنية اللاحقة؛
- تعزيز أمانة الاتفاقية بحيث تفي بالتزاماتها وتدعم عملية تنفيذ الاتفاقية.

إن تقييم أداء الحكومات في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية بموجب الاتفاقية، وبخاصة في مجال إدراج مبادئ الاتفاقية ضمن السياسات الوطنية، يكشف عن نتائج مثبطة للهمة.

ويدعو الشباب، باعتبارهم شريحة من السكان المعرضين لآثار التصحر، إلى تضمين خطط العمل الوطنية استراتيجيات تسمح بموافقتهم المسبقة ومشاركتهم الفعالة في تحسين مستويات المعيشة لأجيال الحاضر والمستقبل.

ونشعر أيضاً، نحن ممثلي المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، بأنه ينبغي للحكومات أن تمتثل لالتزاماتها بوضع برامج عملها الوطنية في صميم استراتيجياتها وخططها الإنمائية لأن التنفيذ يتطلب منح الهيئات المنفذة القدرة القانونية والتقنية للتنسيق الملائم الشامل واللامركزي والقائم على المشاركة. كما نطلب إلى الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المستفيدة، أن تمارس الشفافية التامة وتزيد من فعالية تخصيص الموارد واستعمالها وأن توجه الموارد اللازمة لتأمين مشاركة المجتمع المدني الفعالة في العملية برمتها، بما في ذلك تحسين إمكانية الحصول على الموارد المالية للمشاريع والبرامج.

ونعلن، نحن ممثلي منظمات المجتمع المدني، التزامنا القوي بإعادة توجيه أنشطتنا صوب تنفيذ السياسات تنفيذاً أفضل. ونعتقد أن الشراكات بين جميع أصحاب المصلحة ستكون حيوية في زيادة فعالية عملية التنفيذ على جميع المستويات.

ونعترف، بصفتنا منظمات غير حكومية، بأن النظام الاقتصادي الدولي الراهن لا يساهم في تلبية الاحتياجات البيئية والاقتصادية والاجتماعية الماسة للسكان المتضررين. وبالتالي فإن من الأساسي أن يلتزم أصحاب المصلحة بتشجيع تعزيز الاتفاقية بصفتها عنصراً مهماً في الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف. وفي هذا المضمار، ينبغي أن تراعى قواعد النظام التجاري الدولي الأثر السلبي الذي تحدثه على السياسات التي تعالج قضايا الفقر وتدهور الأراضي.

وتحث المنظمات غير الحكومية حكومات البلدان المتقدمة، التي تساهم أنماط إنتاجها واستهلاكها في تدهور البيئة الطبيعية، على توفير التمويل اللازم لتنفيذ الاتفاقية، كجزء من التزاماتها وفقاً لما سبق الاتفاق عليه

منذ السبعينات عندما قبلت بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية. وبعد مرور ثلاثين عاماً، لا يتعدى المستوى الحالي ثلث المستوى المتفق عليه.

كما أننا مقتنعون بأن أحد العوامل الرئيسية لوقف التدهور المتزايد في القدرة الإنتاجية للتربة يكمن في التشريعات التي تفتقر إليها بلدان عدة، وذلك لتأمين حماية كافية للبيئة، بالتقليل مثلاً من الأثر السلبي لأنشطة الشركات المتعددة الجنسيات في مجال استغلال الموارد المعدنية والنباتية، والزراعة الكثيفة التي لا توجد حماية دولية منها، وتزايد تهيمش سكان الأرياف نتيجة لتنامي الفقر.

ونرى، نحن ممثلي المجتمع المدني، أن الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف تمثل فرصة أمام البلدان الأطراف لاعتماد المقررات التي تسمح بالتقدم بخطى واسعة وحاسمة، بغية تخطي الوضع المزدوج المذكور آنفاً.

كما نقترح أن تعتمد الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف مقررًا لإجراء تقييم شامل للتقدم المحرز والصعوبات التي يتعرض لها تنفيذ الاتفاقية، بمناسبة الذكرى العاشرة لدخولها حيز النفاذ، وأن تجرى تحاليل وتقييمات وطنية، في العملية التمهيديّة، مع مشاركة المجتمع المدني بفعالية.

وإذ نعرب، نحن المنظمات غير الحكومية/المنظمات المجتمعية، عن مشاعر مجتمعاتنا المحلية وشعوبنا، نوجه نداءً قوياً إلى جميع الحكومات والمجتمع الدولي للانضمام إلينا والعمل من أجل السلم ورفض الحرب.

هافانا، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣

المرفق الخامس

الملخص الذي أعده الرئيس بشأن عمل فريق الخبراء المخصص

اجتمع فريق الخبراء المخصص ثلاث مرات في ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ونظر نظرة أولية في المسائل التي تثيرها المادتان ٢٧ و ٢٨ من الاتفاقية وفي الوثيقة التي أعدتها الأمانة (ICCD/COP(6)/7).

ونظراً إلى الطبيعة المعقدة للقضايا المطروحة، رأى الفريق أنه ينبغي مواصلة النظر في تلك المسائل خلال الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف.

وشدد الفريق على الحاجة إلى المزيد من ملاحظات الأطراف على المادة ٢٧، وملاحظات الأطراف والمؤسسات والمنظمات المهتمة على المادة ٢٨. وأعرب الفريق عن أمله أن تساعد مجموعة الملاحظات الحالية والمتوقعة في دعم المفاوضات مستقبلاً.

كما طلب الفريق إلى الأمانة أن تعد وثيقتين منفصلتين (إحدهما عن المادة ٢٧ والأخرى عن المادة ٢٨) من أجل النظر فيهما خلال الدورة القادمة لمؤتمر الأطراف.

المرفق السادس

إعلان أعضاء البرلمان

الذي اعتمده المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة الخامس للبرلمانيين المعقود في
أثناء الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
هافانا، ٣-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

دور البرلمانين في تعزيز التنمية البشرية المستدامة على الصعيد الوطني في إطار التنفيذ الناجح لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

أولاً- نحن البرلمانين، وقد عقدنا في هافانا يومي ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ اجتماع المائدة المستديرة الخامس
بناء على دعوة من أمانة الاتفاقية، وبدعم كامل من الاتحاد البرلماني الدولي ومساعدة حكومة كوبا، في إطار
الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني الجفاف الشديد
و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا،

وإذ نعيد تأكيد التزامنا بالتنمية البشرية المستدامة باعتبارها مفهوماً شاملاً يتضمن الأركان المترابطة
والمتداخلة للتنمية المستدامة، ألا وهي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، على الصعيد المحلي
والوطني والإقليمي والعالمي، مع التزامنا بالكرامة الإنسانية للجميع باعتبارها كلاً لا يتجزأ وبالنظم الديمقراطية
وبإدارة الشؤون العالمية إدارة ديمقراطية مع زيادة فعالية المؤسسات الدولية والمتعددة الأطراف وإمكانية مساءلتها،
وإذ نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار ظاهرة التدهور البيئي وتنامي الفقر، وبخاصة في النظم البيئية الهشة
والأراضي القاحلة في البلدان النامية،

ولما كنا على بينة من تدهور الأراضي وفقدان الأحراج والتربة السطحية والتنوع الأحيائي نتيجة اشتداد
التصحر والآثار التي تحدثها التقلبات المناخية وعواقبها المباشرة على التوازن العالمي، وبخاصة تأثيرها على إنتاج
الغذاء وتوافره، واضطراب تدفقات الهجرة التقليدية والأمن البشري،

وإذ نعي الخطر الشامل الذي يكمن في استمرار تدهور الأراضي التي تمدنا بأسباب الحياة،

وإذ ندرك العلاقة السببية المباشرة القائمة بين تدهور الأراضي والفقر والتي تنشئ حلقات مفرغة من
إفراط في استغلال الأرض، تلجأ إليه مجتمعات يتزايد حرمانها،

وإذ نضع في اعتبارنا الحرمان المتزايد الذي يعانيه الفقراء من حيث الخدمات والفرص الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والبيئية والثقافية،

وإذ نضع في اعتبارنا أن للتصحر والجفاف آثاراً خاصة وسلبية على الظروف المعيشية، بما فيها الأمن الغذائي والصحة ونوعية المياه،

وإذ نذكر بالأهداف الإنمائية للألفية التي حددها الأمم المتحدة^(١) ونتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، ولا سيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٢) وتوافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية^(٣)، التي تضع رؤية متكاملة لمستقبل البشرية وتوفر أساساً شاملاً للعمل على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، والتي ترمي إلى بلوغ الأهداف الرئيسية المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة وتحسين ظروف معيشة الناس في كل مكان،

وإذ نؤكد على أهمية المياه والحصول عليها في مكافحة التصحر، ونرحب بما انتهى إليه المنتدى العالمي الثالث للمياه^(٤)، الذي أوصى باتخاذ إجراءات لإدارة موارد المياه إدارة مستدامة، وهي إجراءات حيوية لمكافحة التصحر،

وإذ نعترف بأن القضاء على الفقر والتغيرات في أنماط الاستهلاك والإنتاج وحماية الموارد الطبيعية عوامل أساسية في التنمية المستدامة،

وإذ ندرك أن الفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء تمثل تهديداً للأمن العالمي،

نعلن ما يلي:

١ - نشعر ببالغ الجزع إزاء تزايد تردي البيئة، ولا سيما التصحر، الذي بلغ من الضخامة حداً يهدد معه أساس الحياة على الأرض ذاته، وقد عقدنا العزم على تصحيح هذا المسار الخطير؛ وبالتالي، فإن من واجبنا، نحن البرلمانيين وممثلي شعوبنا، أكثر من أي وقت مضى، العمل معاً على تحقيق الهدف المشترك المتمثل في الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية؛

٢ - نشعر ببالغ القلق إزاء استمرار الانخفاض في إنتاجية قطاع الزراعة الذي لا يزال المصدر الرئيسي للدخل في اقتصادات أغلبية البلدان النامية؛

- ٣- نشعر ببالغ القلق إزاء البيانات الموثقة التي تفيد بأن عمليات التصحر تقوض بشدة النمو الاقتصادي المستدام، وتحد من الأمن الغذائي، وتزيد من درجة التعرض للمجاعة، وأنها تقترن أحياناً بعمليات نزوح واسعة النطاق وبتراعات مسلحة؛
- ٤- ندرك أن الاتجاهات السائدة في مجال استغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة وأنماط الاستهلاك الراهنة قد تجاوزت إلى حد كبير قدرة الأرض على التحمل؛
- ٥- إننا مقتنعون بأن التصدي لمسألة القضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المنتشر الناجم عن عوامل بيئية (والذي يتسبب فيه نقص المياه الآخذ في الانتشار، ضمن عوامل أخرى)، وعواقبه المساوية من حيث الاضطرابات الاجتماعية الكلية، يجب أن ينظر إليه كأولوية كبرى لمخططات السياسة الدولية المتكاملة الهادفة إلى تعزيز التنمية البشرية المستدامة؛
- ٦- إننا مقتنعون بضرورة الاعتراف بأن الأرض التي تطعمنا، ولا سيما ما يعرف بطبقتها السطحية، مورد نفيس يتطلب حماية أساسية وعاجلة ومتسقة وعالمية؛
- ٧- نعتقد اعتقاداً راسخاً بوجوب توجيه السياسات العامة بوضوح نحو اجتثاث جذور الفقر من خلال عمليات تشاركية وديمقراطية تفضي إلى تمكين المجتمعات، ولا سيما المرأة والشباب، تمكيناً حقيقياً وناجماً على جبهة النضال من أجل التنمية المستدامة؛
- ٨- نؤكد اقتناعنا بأن النمو لا يمكن أن يشكل هدفاً في حد ذاته ولا مبرراً لتدهور البيئة، وأنه ينبغي بالتالي أن ترافقه سياسات اجتماعية تكفل إعادة توزيع عادلة للثروات بين الجميع، وتعالج مسألة حيازة الأرض، وتضمن إمكانية تحصيل التعليم من أجل مد الفقراء بوسائل القوة وتمكينهم من تحقيق ما لديهم من إمكانات، ومن أجل التقليل من شدة تعرضهم للضغوط الدافعة إلى الهجرة؛
- ٩- نعيد تأكيدنا على جميع تدابير مكافحة التصحر التي شجعت عليها اجتماعات المائدة المستديرة السابقة للبرلمانيين، بما في ذلك استعمال الأراضي على نحو مستدام ومكافحة التحات، وإصلاح الأراضي المتدهورة، ووضع برامج فعالة لإعادة التحريج، والإدارة المستدامة للأحراج والمياه والأراضي، واستعمال مصادر الطاقة المتجددة، وبناء القدرات، وبرامج التثقيف البيئي؛
- ١٠- ونعترف بمؤشرات التقدم المشجعة الواردة في ١٥١ تقريراً وطنياً قدمت إلى اتفاقية مكافحة التصحر للنظر فيها في روما بإيطاليا، في الفترة من ١١ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢؛ بيد أننا نأسف لأن البرامج الوطنية للقضاء على الفقر، التي تدعمها الجهات المانحة، لا تأخذ غالباً قضايا التصحر في الحسبان بما يكفي؛

١١- نسلّم بأن سياسات الاقتصاد الكلي السائدة قد تؤثر تأثيراً كبيراً على عملية الإفكار، ونطلب بالتالي إلى البلدان المتقدمة عملاً بنص الاتفاقية وروحها، أن تتخذ الإجراءات المناسبة للتخفيف من العبء الذي تزرع تحته البلدان النامية حالياً، وخاصة من خلال تعزيز الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى الجمع بين النمو والتنمية البشرية والإنصاف والعدالة الاجتماعية، وذلك بوسائل منها:

- تخفيف الدين الخارجي
- خفض معدلات الفائدة
- إزالة الحواجز أمام تجارة أكثر حرية وإنصافاً
- تيسير الحصول على الأدوية الأساسية لمكافحة الأوبئة.

ثانياً- إننا، إذ نوّكد التزامنا، كبرلمانيين، بدعم التنمية البشرية المستدامة، نحيط علماً مع التقدير بالنتائج التي انتهى إليها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والتي ترمي إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية في البلدان التي تعاني الجفاف و/أو التصحر الشديد، وبخاصة في أفريقيا، والتصدي لأسباب التصحر وتدهور الأراضي بغية الحفاظ على الأراضي وإصلاحها، والتصدي للفقر الناجم عن تدهور الأراضي. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى بذل كل الجهود لضمان متابعة إعلانات النوايا الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة باتخاذ إجراءات محددة.

وفي هذا الشأن:

١٢- نؤيد كليا الدعوة التي وجهها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إلى الجمعية الثانية لمرفق البيئة العالمية لاختيار تدهور الأراضي (إزالة الحراج والتصحر) مجالاً لأنشطة المرفق كوسيلة يدعم بها المرفق التنفيذ الناجح للاتفاقية، والنظر بالتالي، في جعل المرفق آلية مالية للاتفاقية. وبناء عليه، فإننا نرحب بقرار جمعية مرفق البيئة العالمية في بيجين، بالصين، في عام ٢٠٠٢، بالموافقة على هذا الطلب يجعل تدهور الأراضي (إزالة الحراج) مجالاً حقيقياً لنشاط المرفق علاوة على التنوع الأحيائي وتغير المناخ وحماية طبقة الأوزون والمياه الدولية، على النحو المعتمد من مجلس مرفق البيئة العالمية في أيار/مايو ٢٠٠٣؛

١٣- وندعم بقوة المقرر الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر في دورته السادسة المعقودة في هافانا، بكوبا، في عام ٢٠٠٣، لاختيار مرفق البيئة العالمية آلية مالية تشغيلية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، من أجل تزويدها بموارد مالية كبيرة و يمكن التنبؤ بها تمكنها من تحقيق أهدافها بصورة ناجحة وفي الوقت المناسب؛

١٤- نوجه نداءً عاجلاً إلى جميع المشاركين من المجتمع المدني إلى دعم حشد الموارد المالية لمكافحة التصحر؛

١٥- نوافق أيضاً على قرار مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بغية تعزيز التعاون الإقليمي والتنمية المستدامة، كما نؤيد إنشاء البرلمان الأفريقي التابع للاتحاد الأفريقي الذي يمكنه، في جملة أمور، أداء دور آلية الإشراف البرلمانية لمصرف التنمية الأفريقي؛

١٦- ونقترح إنشاء آلية إشراف برلمانية لمرافق البيئة العالمية؛

١٧- وإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن جميع القضايا البيئية الرئيسية مرتبطة ارتباطاً لا ينفصم وتتطلب تضافر الجهود الدولية للتصدي لها بأسلوب معتمد على التأزر. وينبغي التأكيد على بناء ثقافة تأزر في تنفيذ اتفاقيات ريو، ولا سيما على الصعيد الوطني؛

١٨- نؤيد تماماً جميع المبادرات الهادفة إلى تشجيع تعزيز التنمية المستدامة من أجل ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية والاستخدام الناجح للخبرات والمزايا النسبية المتوافرة، بما في ذلك المعارف التقليدية، في القطاعين العام والخاص في البلدان المتقدمة والنامية؛

١٩- نجدد التأكيد على الدور الحيوي للمشاركة المحلية في التنمية المستدامة؛

٢٠- نكرر دعمنا للعمل المتعدد الأطراف والحكومي وغير الحكومي والتطوعي على جميع المستويات للنهوض بعمليات التحريج وإعادة التحريج والتنمية الزراعية الريفية والتنمية المستدامة لأسباب الرزق البديلة في إطار تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر؛

٢١- نطلب إلى جميع رؤساء البرلمانات اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعميم هذا الإعلان بإدراجه على جدول أعمال برلمانهم الوطنية أو بإطلاع جميع أعضاء برلمانهم عليه بطريقة مناسبة أخرى؛

ثالثاً- نقر وضع خطة عمل برلمانية تأخذ في الحسبان الإعلان البرلماني الصادر بمناسبة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والذي اعتمد بالإجماع في الاجتماع البرلماني الذي اشترك في تنظيمه كل من الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان جنوب أفريقيا (جوهانسبرغ، ٢٩ و ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢). ونعترف بالدور الفريد للبرلمانيين في مراقبة ورصد ومساءلة الحكومات الوطنية في مجال تنفيذ الاتفاقات الدولية، وسنعمل على وضع ما يلي:

(أ) أسس تنظيمية وإدارية جديدة لجعل النهج المتكامل للتنمية المستدامة نافذاً في كل تصرف من تصرفات الحكومة؛

(ب) استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة تشمل قدرًا من اللامركزية في المؤسسات العامة والخاصة لاتخاذ القرارات المحلية المناسبة بغية توفير إطار متسق للسياسات وأهداف قابلة للقياس؛

(ج) شروط لتقييم الآثار البيئية والاجتماعية تقيماً شاملاً؛

(د) نظم تسمح بالحصول في الوقت المناسب على المعلومات المناسبة للناس ومتخذي القرارات وغيرهم؛

(هـ) لوائح لتنفيذ أساليب جديدة وصارمة في مجال المحاسبة الخضراء في كل من القطاع العام والخاص؛

(و) مؤسسات وعمليات ديمقراطية تخضع للمساءلة، وتسمح بالتشاور مع المجتمع المدني وبمساهمته، وتلتزم بسيادة القانون وتحترم حقوق الإنسان الأساسية والكرامة الإنسانية؛

ونسلم بإمكانية مساهمة البرلمانات مساهمة حاسمة في الحكم السديد استناداً إلى مؤسسات ديمقراطية تلي احتياجات الناس وإلى تدابير مكافحة الفساد والمساواة الجنسانية ومناخ وبيئة مناسبين للاستثمار⁽⁵⁾؛

٢٢- نقترح أن يرعى الاتحاد البرلماني الدولي إنشاء شبكة برلمانية خاصة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكافحة التصحر، تكون بمثابة شبكة معلومات وتفاعل ونفوذ ترمي إلى زيادة المشاركة البرلمانية والفعالية في ميادين مكافحة التصحر وتحات التربة وتدهور الأراضي، وإلى جمع المعلومات وضمان مشاركة برلمانية أكبر في المفاوضات والمنظمات الدولية، وأن تقوم لجنة توجيهية برلمانية بتيسير ذلك بدعم تقني من أمانة اتفاقية مكافحة التصحر؛

٢٣- نرجو مشاركة النواب المنتخبين مشاركة فعالة على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والوطني والمحلي وتعزيز قدرة البرلمانات وأعضائها على التأثير في الإجراءات الحكومية ورصدها. ونألو على أنفسنا أن يشجع كل منا، في البرلمان الذي هو عضو فيه، ما يلي، عند الاقتضاء:

(أ) تعزيز التشريعات الوطنية وتنسيقها مع أحكام اتفاقية مكافحة التصحر، وإدراج قضايا التصحر في صميم برامج العمل الوطنية، وورقات استراتيجية الحد من الفقر والبرامج القطرية التي تدعمها الجهات المانحة؛

(ب) اتباع سياسات متسقة وأفضل تنسيقاً في مجال مكافحة الفقر واستراتيجيات للتنمية البشرية المستدامة تشمل مكافحة التصحر وتعزيز التآزر بين اتفاقيات ريو وهيئة مناخ لتنسيق برامج العمل الوطنية مع الأولويات الإنمائية الوطنية الأخرى؛

(ج) إنشاء أبواب ميزانية محددة لمكافحة تدهور الأراضي والتقييد باستراتيجيات مبنية على نهج متكامل على نحو مناسب المساعدة الأجنبية ضمن خطط البلد الإنمائية؛

(د) رصد الإجراءات التنفيذية والتحقق مما إذا كانت قضايا التصحر مدرجة في جداول الأعمال الحكومية الكلية (عن طريق الأسئلة الشفوية والخطية الموجهة إلى الوزراء، والاقتراحات الإجرائية، وجلسات استماع اللجان وغير ذلك)؛

(هـ) تقديم تقارير "المحاسبة الخضراء" بصورة منتظمة عن حالة مكافحة الفقر، وتدهور الأراضي والموارد الطبيعية والتقدم المحرز (بواسطة مفوض برلماني أو حكومي لأجيال المستقبل)، مما يوفر للمواطنين المعلومات اللازمة لمساءلة الحكومات وضمان وجود عملية فعالة داخل البرلمانات لاستعراض التقدم المتعلق بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية للتنمية المستدامة على الصعيد الوطني، وأيضاً بغية رصد جدول الأعمال الدولي للتنمية المستدامة؛

(و) استنهاض الرأي العام وإذكاء الوعي بقضايا التنمية البشرية المستدامة وقضايا التصحر عبر الحملات والتظاهرات السنوية (اليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف في ١٧ حزيران/يونيه)، والنقاشات البرلمانية الخاصة، والتثقيف البيئي، ومشاركة المدارس والجامعيين والفنانين، والطوابع البريدية التذكارية؛

(ز) إقامة الشراكات بين واضعي السياسات والأوساط الجامعية وقطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية؛

(ح) إيجاد أشكال من التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي تساعد على تحسين العلاقات بين المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية والجهات الفاعلة المعنية، بما فيها، إن اقتضت الحال، الأنشطة الدبلوماسية البرلمانية؛

(ط) في ضوء ما انتهى إليه مؤتمر منظمة التجارة العالمية الوزاري الرابع، المعقود في الدوحة، بقطر، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، فحص العلاقة بين التجارة والبيئة والتنمية، والإجراءات المتخذة خاصة لتضييق نطاق النظام الحالي لدعم الإنتاج الزراعي والصادرات الزراعية، وإزالة الحواجز القائمة أمام استيراد الأغذية من البلدان النامية، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي وُعد بها في مونتيري، وتحقيق الخطة التنفيذية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛

٢٤- عقدنا العزم على ضمان التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب لاتفاقية مكافحة التصحر على الصعيدين القطري والإقليمي من خلال تدابير مناسبة، بما فيها تقديم جميع البلدان الأطراف المتضررة لبرامج عملها الوطنية؛

رابعاً- وفي الختام، نرجو بصفتنا برلمانيين، من أمانة اتفاقية مكافحة التصحر، بمساعدة الاتحاد البرلماني الدولي:

٢٥- أن تنظم اجتماع المائدة المستديرة المقبل للبرلمانيين في إطار الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية؛

٢٦- أن تتخذ إجراءات متابعة لقرارات اجتماع المائدة المستديرة هذا وأن تضع استراتيجيات للتوعية العامة بالإعلانات والتقارير المرحلية لاجتماعات المائدة المستديرة البرلمانية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

الحواشي

(١) اعتمدت في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية المعقود في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في نيويورك.

(٢) اعتمدت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

(٣) المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(٤) كيوتو، اليابان، من ١٧ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٣.

(٥) انظر الاتحاد البرلماني الدولي، *Parliaments' Role in Strengthening Democratic Institutions and Human Development in a Fragmented World*، قرار اعتمده المؤتمر الثامن بعد المائة بالإجماع (سانتياغو بشيلي، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣).

المرفق السابع

نداء الثقافة وبرنامج العمل

اعتمده المشاركون في منتدى الفنون والثقافة في
سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
هافانا، ٣٠-٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٣

نداء الثقافة

دخلت البشرية في فترة من أصعب فترات تاريخها، وستكون السنوات القليلة القادمة حاسمة لجميع سكان الأرض.

وخلال العقد المنصرم، عندما كان لدينا متسع من الوقت لتوقع ومواجهة معظم المشاكل الخطيرة التي تعصف بنا اليوم، أهدرت سنوات عدة في شن الحروب وتقسيم العالم والنهب والاستغلال.

وبحلول القرن العشرين، كان هناك تقدم هائل قد أحرز في مجال العلم والتكنولوجيا، وكانت هناك وفرة في الأراضي البكر والغابات الممتدة والمياه والرواسب المعدنية التي كان بالإمكان استعمالها استعمالاً مستداماً. ولم يكن الجو والبحر قد تشبعا بالملوثات والنفايات الكيماوية كما هي الحال اليوم.

وفي أقل من قرن، تم تبيد وإلقاء حجم ضخم من احتياطات الهيدروكربون في الجو والمحيطات وهي الاحتياطات التي تراكمت على مدى مئات الملايين من السنين. وقد أحدث السعي إلى الربح فوق كل اعتبار، دون رادع أخلاقي أو أي نظر في العواقب، آثاراً مدمرة على الأجيال حاضراً ومستقبلاً.

إن الطبيعة هي أعظم تركة للبشرية. ولا يمكننا، نحن المثقفين، رجالاً ونساءً، أن نظل مكتوفي الأيدي أمام تحدي حفظ وإدارة الموارد الطبيعية إدارة سليمة، ولا سيما الماء، الذي تتوقف عليه الحياة نفسها.

لقد اجتمعنا، نحن الكتاب والمؤلفين من بيئات جغرافية وتاريخية متنوعة، في هافانا بدعوة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وليدة قمة الأرض لعام ١٩٩٢، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، لهدف راسخ ونبيل ألا وهو التفكير في الفقر المتزايد الذي يصيب المحرومين في هذا العالم ودعوة كل فنان وأديب مبدع على وجه هذه الأرض إلى أن يقفوا موقفاً صريحاً ضد ذلك، مشجعين بالتالي التنمية المستدامة للنظم البيئية الهشة.

إن هدفنا هو تشجيع الرغبة في الحفاظ على الطبيعة، وإنشاء منتدى للفكر والعمل، يتيح لنا التفكير وتبادل الآراء بشأن دور الفنون والثقافة في مكافحة التخلف والفقر وتدهور البيئة، ولا سيما التصحر والجفاف. إنها مشكلة اقتصادية واجتماعية وبيئية تؤثر أول ما تؤثر في بلدان العالم الثالث وتهدد بقاء النوع البشري.

إن شعوب العالم كلها إخوة في السعي إلى التغلب على الجوع والفقر والتصحر والعداوة والظلم.

وبالرغم من تدهور البيئة والفقر، فإن بلدان العالم الثالث لا تزال تملك ثروة التنوع الطبيعي والثقافي التي تعد أساسية في الاستقرار العالمي واستمرار الحياة على كوكبنا؛ ولا بد من أخذ وعطاء منظم بين البلدان النامية والمتقدمة للحفاظ على ذلك التنوع والاستفادة منه استفادة مستدامة، مع وجود آليات تمويلية ملائمة لمكافحة الخدمات البيئية التي تقدمها الطبيعة في بلدان العالم الثالث إلى المحيط الحيوي العالمي.

وتكتسي الإغاثة الاجتماعية الاقتصادية أهمية حيوية في المناطق المهتدة بالتصحر مثل تلك التي تم تحديدها في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وكذلك توحيد بلدان الجنوب في نظام واحد مع وجود مراكز اتصال مختلفة لحالات الطوارئ المتعلقة بالاستدامة البيئية، من الصحاري المتجمدة إلى الأراضي الحرجية الخصيبة إلى أعماق البحار، وكل ذلك، دون استثناء، ينشأ من تردي البيئة الذي يتسبب أيضاً في زحف الصحراء والتصحر بتأثير من التغيرات العالمية والبيئية.

وعلى الشبكات الإقليمية والعالمية لمختلف البرامج الثقافية والبيئية الدولية أن توحد جهودها لوضع نماذج مستدامة للحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها في مختلف المناطق البيئية، وتخصيص نسبة مناسبة من المزايا للمجتمعات الأصلية التي تنشئها. وينبغي أن تشمل تلك المزايا التعليم والتدريب على الاستقراء، وبناء القدرات.

وبالتالي، فإن المهمة الأساسية لهذا المنتدى هي حفز البحث عن مجالات لتلاقي وتضافر الأنشطة والمشاريع التي تسخر الإبداع في مختلف ميادين الفن والثقافة، مما يساعد على تحسين نوعية الحياة في أشد مناطق العالم تدهوراً: أي إنتاج الفن لأجل الناس ومع الناس.

إننا نهدف إلى تبني المناقشات الإيجابية والمبادرات الإبداعية وتشجيع البدائل، والتفكير المتعمق المبتكر في التحديات التي تواجه عالماً يتأثر، ويتزايد خوفه من عوامة الليبرالية المحدثة وديون البلدان النامية الخارجية وأنماط الاستغلال والإنتاج والاستهلاك غير العقلانية السائدة في البلدان الثرية وجميعها عوامل تعيق باستمرار الجهود الرامية إلى تحقيق التوازن البيئي والتنمية والعدالة الاجتماعية.

ونظراً إلى الحاجة الماسة إلى درء تدمير الأرض، علينا أن نعيد النظر في الطريقة التي تعمل بها شعوب ووكالات منظومة الأمم المتحدة.

إننا نشهد منذ ٣٠ سنة ما تقوم به وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وسياساتها الخاصة بالتكليف الهيكلي ودعمها الصريح للشركات عبر الوطنية، وتقويضها للممارسات الزراعية المستدامة في مناطق مثل أفريقيا وAntehajha لسياسة تمويل السدود الكبيرة التي تضر بالنظم البيئية؛ وقد أفضى تأييدها للشركات الزراعية عبر الوطنية، التي تجلب المحاصيل المضرة بالبيئة والبذور المحوّرة وراثياً من الخارج، إلى تدمير الزراعة المحلية وزيادة التصحر والجفاف والمجاعة وتقويض مخططات الصالح العام الوطنية.

وعلينا أن نسائل هذه الوكالات وسياساتها وأنشطتها المالية النافية والناقضة لأفضل الممارسات التي تشجع عليها اليونيسيف واليونيسكو واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر نفسها.

وبالرغم من أن قمة الأرض المعقودة في ريو في عام ١٩٩٢ أعلنت التزاماً عاماً بخفض معدل تدهور البيئة والإفقار الاجتماعي، فإن الأرقام التي قدمت في قمة جوهانسبرغ بعد مرور عقد من الزمان مفزعة أكثر من أي وقت مضى:

- إن بقاء مليار شخص منتشرين في أكثر من ١٠٠ بلد، ويعتمدون على الأرض في تلبية معظم احتياجاتهم وهم غالباً من أفقر الناس على وجه الأرض، معرض للخطر؛
- من المتوقع أن يهجر نحو ٦٠ مليون شخص المناطق المصابة بالتصحر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى متجهين إلى شمال القارة وأوروبا بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٢٠، لكن تدفق المهاجرين إلى أوروبا لا يبلغ حالياً سوى ٤٥٠.٠٠٠ شخص؛
- يرحل عدد يتراوح ما بين ٧٠.٠٠٠ و ٩٠.٠٠٠ مكسيكي من ديارهم وأراضيهم الزراعية سنوياً بحثاً عن حياة أفضل بالهجرة إلى الولايات المتحدة؛ واليوم، لا يبلغ عدد المهاجرين إلى الولايات المتحدة وكندا إلا ٦٠٠.٠٠٠ شخص؛
- إن ربع أراضي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أراض صحراوية أو قاحلة؛
- منذ الخمسينات، أدت العواصف الرملية وتزايد التصحر في الصين إلى تدمير زهاء ٧٠٠.٠٠٠ هكتار من الأراضي المزروعة و ٢,٣٥ مليون هكتار من المراعي و ٦,٤ ملايين هكتار من الغابات والأراضي المشجرة؛
- إن خمس أراضي إسبانيا معرض للخطر التصحر؛
- إن أكثر من ٣٠ في المائة من أراضي الولايات المتحدة تعاني من تدهور التربة.

وفي العموم، يضر التصحر بـ ٢٥٠ مليون شخص وثلث سطح الأرض، أي ٤ ملايين هكتار من الأراضي تقريباً. وتتدهور التربة الخصبة شيئاً فشيئاً في جميع أنحاء العالم بسبب الإفراط في الزراعة والرعي وإزالة الأحراج وعدم كفاية الري والإفراط في استغلال الأراضي. وتتجلى هذه الظاهرة بشكل واضح في بعض مناطق أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا الجنوبية، مما يفضي إلى فقدان الأراضي الزراعية وهجرة المزارعين إلى المدن وانحسار العديد من المجتمعات الريفية، ولا سيما في البلدان النامية.

وقد تدهور نحو ٧٠ في المائة من مساحة ٥,٢ ملايين هكتار من الأراضي الجافة المستعملة في الزراعة، وهي اليوم مهددة بالتصحر.

إن هذا الكوكب الذي تغطي المياه نسبة ٧٠ في المائة منه، لا تتجاوز المياه العذبة فيه نسبة ٢,٥ في المائة من المجموع ولا يمكن الحصول إلا على جزء ضئيل منها إذ تشكل الأنهار الجليدية والغطاء الثلجي ثلثها تقريباً. وبالرغم من أن الماء عنصر أساسي في تحقيق حد أدنى لمستوى الحياة، فإن عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على الماء الصالح للشرب يقدر حالياً بـ ١,١ مليار شخص. ويموت ١٢ مليون شخص كل سنة بسبب نقص المياه أو مياه الشرب الملوثة.

إن التخلف، الناجم عن ماضي الاستعماري والنظام الاقتصادي الدولي غير العادل وغير المتكافئ، هو السبب الأساسي في التصحر والفقر. ويدفع الفقر أولئك الذين يعيشون من الأرض إلى الإفراط في استغلالها بغية الحصول على الغذاء والطاقة والمأوى والدخل. لكن البحوث، للأسف، ألفت بمسؤولية التصحر على الضحايا دون أن تحلل الأسباب الأساسية التي تدفعهم إلى ذلك الإفراط. إن التخلف والفقر هما اللذان يضطران من يعيش في بلدان العالم الثالث إلى استخراج ما يمكنهم استخراجهم من الأرض لأغراض البقاء على قيد الحياة في الأجل القصير.

وبالرغم من الالتزام الذي قطعه الجميع في ريو، فإن عدداً قليلاً من البلدان المتقدمة تفي بمسؤولياتها الخاصة، بينما نسيت البلدان الأخرى أن آثار تدهور البيئة ستصيبها هي كذلك عاجلاً أو آجلاً.

ولا يسرنا أن نحمل هذه الأخبار السيئة. بيد أن من واجبنا إعلام كل واحد بها. وإن لم نفعل، فلن يقتصر الأمر على عدم التوصل إلى حلول، بل إن المشاكل ستزداد تفاقمًا.

وبصفتنا ممثلين لعالم الفنون، لا يمكننا أن نظل مشلولين في مواجهة هذه الوقائع المزعجة أو نخفي بعبارات ملطفة قسوة الوضع الراهن والاتجاهات المتفاقمة التي ندرکہا تمام الإدراك. وقد آن أوان إجراء تغييرات جذرية في السرعة والاتجاه والتحول عن الرضا، كي لا نقول التواطؤ إزاء التدمير المبرمج والكوارث البيئية والقسوة المطلقة.

وسيتعرض العالم لخطر دائم بالارتداد إلى الهمجية أو حصول محرقة نووية أو كارثة جيولوجية إلى أن تنحى أسلحة الثقافة والتكنولوجيا جانباً لمصلحة البشرية. ويعرض الفقر الناس للخطر، كما أن عدم المساواة الجسميم قد يفضي إلى تهديد التعايش السلمي على الأرض مجدداً. وقد تكون المجاعة هي أشد التهديدات إثارة للفرع، إذ إنها تدمر حياة الإنسان وتحكم على الملايين بالعجز.

وليس من المصادفة أن تكون المجموعات السكانية التي تعاني الجوع هي المجموعات التي تعيش في مناطق كانت لقرون خلت عرضة للنهب الاستعماري وتجارة الرقيق اللاإنسانية التي نقلت بقوة الملايين من أبنائها عبر الأطلسي، وأن هذه المجموعات تواجه اليوم أضراراً بيئية جسيمة وغواً سكانياً مرتفعاً، لأن جميع تلك الظواهر مرتبطة فيما بينها ارتباطاً وثيقاً ولن تتمكن من إيجاد حلول لها إلا بالانتباه إلى العلاقات المعقدة القائمة بينها.

ومع تزايد الضغط الاقتصادي والاجتماعي ينتشر الفقر في جميع أرجاء المعمورة. ففي عام ١٩٦٠، كان الدخل في أغنى البلدان يفوق بمقدار ٣٧ مثلاً دخل أفقر البلدان؛ أما اليوم، فيفوقه بمقدار ٧٤ مثلاً. ويملك أغنى ثلاثة أشخاص في العالم، اليوم، أموالاً تعادل مجموع الناتج المحلي الإجمالي لـ ٤٨ بلداً من أفقر البلدان.

ونحن متيقنون من أن الحركة التي نبدأها اليوم، نحن المثقفين، رجالاً ونساءً، الواعين بخطورة هذه المشاكل، بوضع معرفتنا وموهبتنا في خدمة وعي بيئي جديد، ستكون حركة فعالة من بين عدد كبير من الاستراتيجيات التي ينبغي اتباعها. وعلينا واجب والتزام أخلاقي بمعالجة المشاكل الملحة التي تواجهها مجتمعاتنا وأجيال المستقبل، وهذا يدفعنا بالتالي إلى مواجهة التحديات البشرية والمهنية والتصرف بناء على ذلك.

ولسنا وحدنا في مواجهة هذه التحديات. فقد آن الأوان لأن يضم الفنانون والمثقفون والكتاب جهودهم إلى جهود شرائح أخرى من الأوساط العلمية والمجتمع المدني والهيئات الوطنية والدولية والحكومات لاتخاذ إجراءات ملموسة بقصد تحسين الوضع الراهن. إن الوعي العالمي بالأسباب الطبيعية والسياسية والاقتصادية المباشرة وغير المباشرة الخاصة بكل أمة أو الناشئة من النظام الاقتصادي الحالي يتطلب أيضاً مشاركة عالمية. وسيكون سكان الأرض حاضراً ومستقبلاً أفضل حالاً كمواطنين إن هم تمثلوا مفاهيم التضامن والمساواة بين الأفراد والأمم والحاجة إلى حماية جميع الأرواح ودعم الحياة على وجه الأرض.

إننا نحتاج إلى إعطاء الثقافة إلهاماً جديداً كما نحتاج إلى تصميم جديد وإطار مختلف. ونعتزم أن نجعلها بارزة وملموسة كالبيت، بيت الجميع، ودار الجميع.

وعلينا أن نتعهد بالسعي إلى إتاحة الشفافية إلى أقصى الحدود عند تحقيق هذه الأهداف. ومهمتنا بناء وعي جماعي من شأنه أن يستحث مجتمعاتنا إلى تطبيق أنماط مستدامة للحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها، مع التركيز بوجه خاص، في حالتنا، على الغابات والأراضي والمياه.

إن قوة التوليف المذهلة التي تتمتع بها الرسالة الفنية أي قدرتها على الجمع بين العقل والشعور، تمكّنها من أن تربأ بنفسها عن التُّهج الضيقة وأن تبلغ مستوى كوني يسمح لها ببحث وحفز وتوجيه كلاً من الرأي العام عموماً والكيانات المحددة في المجتمع المعني بصفة مباشرة أو غير مباشرة بإيجاد الحلول.

وهناك مثل مشهور يقول "إنك إن لم تكن جزءاً من الحل، فأنت جزء من المشكلة". إن الفنانين والكتاب المجتمعين هنا يرغبون ويوافقون على أن يكونوا جزءاً من الحل. وبجانب جماعات علمية ومهنية أخرى في هذا العالم الذي دمرته الحرب والجاعة والتدهور البيئي وعدم المساواة وانعدام التضامن، نريد أن تساعد أعمالنا والتزاماتنا في إحياء قول الشاعر: "حيثما زاد الخطر، زاد الخلاص". أو كما قد يقول خوسيه مارتى: "تزداد الطبيعة جمالاً عندما يسطع نور الحرية على العالم".

برنامج العمل

- ١- النهوض بإنتاج ونشر المصنفات الأدبية المتعلقة بالتصحر والجفاف والفقر وحماية المياه والغابات وغيرها من الموارد الطبيعية.
- ٢- إنتاج صور وأفلام ومواد مرئية يمكن استعمالها في الإعلان عن أهداف المنتدى.
- ٣- تشجيع الرسامين والنحاتين وغيرهم من المشتغلين بالفنون التشكيلية على إبداع مصنفات وتنظيم معارض تعنى بالعلاقة بين البشر والطبيعة، ولاسيما فيما يتصل بالماء والأرض والغابة، كجزء من الجهود الرامية إلى الحفاظ على هذه العناصر الثلاثة الأساسية للحياة على ظهر البسيطة.
- ٤- دعوة إلى النحاتين إلى نحت نصب تذكاري مكرس للماء أو للأرض في بلدانهم.
- ٥- التشجيع على تنظيم مهرجانات أو حفلات موسيقية مكرسة لمكافحة التصحر والجفاف والفقر، والنهوض بثقافة الحفاظ على الطبيعة.
- ٦- إنتاج أقراص مدمجة تتضمن موسيقى متعلقة بمواضيع المنتدى.
- ٧- تشجيع تأليف الأغاني عن أهمية حماية الأرض والماء وتحسين نوعية حياة الناس، ولا سيما الفقراء منهم.
- ٨- إنتاج تصميمات لاستعمالها في إصدار البطاقات البريدية والملصقات والطوابع البريدية والتقويمات وغير ذلك من المواد الإعلانية.

- ٩- تنظيم مسابقات لاختبار مدى معرفة الناس بالجهود الدولية المبذولة لمكافحة آفتي التصحر والجفاف.
- ١٠- تشجيع وضع تصميمات للرقص والباليه و/أو فرق الفنون الشعبية تتعلق بالوضع الدولي المساوي الذي تنتجه هاتان الظاهرتان.
- ١١- النهوض بثقافة الحفاظ على البيئة وحمايتها وعدم استغلالها: أي ثقافة تدعو إلى السلم لا الحرب، والحب لا الكراهية، والتفاهم والتضامن والوحدة.
- ١٢- دعم إنشاء جائزة تمنحها هيئة تحكيم مستقلة للأفراد والمنظمات والمؤسسات التي تصدر أنشطة مكافحة التصحر والجفاف وتدهور البيئة.
- ١٣- دعوة الكتاب إلى إعداد نصوص للإذاعة والتلفزة والسينما والمسرح عن أسباب الأزمة ونتائجها السلبية، التي تؤثر في العديد من مناطق العالم في هذا الصدد.
- ١٤- بذل الجهود لضمان التطرق إلى أهمية مكافحة التصحر والجفاف وحماية مواردنا الطبيعية في المناسبات الثقافية الوطنية والدولية.
- ١٥- تنظيم معارض للملصقات التي يمكن توزيعها في مختلف البلدان في كل منطقة جغرافية.
- ١٦- تشجيع إنشاء موقع على شبكة ويب العالمية لهذه الأغراض.
- ١٧- تنظيم حلقة عمل ثقافية أولى عن التصحر.
- ١٨- توفير الخدمات الاستشارية وتعاون الخبراء للمناطق الأشد تضرراً من التصحر والجفاف.
- ١٩- وضع برنامج يتضمن أهم المناسبات الثقافية الدولية والسعي إلى ضمان حضور ممثل للمنتدى فيها بغية نشر معلومات عن حقيقة الوضع في مجال اهتمامنا والجهود الجارية لمعالجته.
- ٢٠- الاتصال بوسائل الإعلام والصحفيين والأخصائيين الاجتماعيين لضمان تغطية أعمالها لقضية التصحر والقضايا الأخرى المتعلقة بالاتفاقية.
- ٢١- التأكيد من اشمال اليوم العالمي لمكافحة التصحر، في كل بلد، على أنشطة ثقافية ترمي إلى إذكاء الوعي والتشديد على أهمية مكافحة التصحر.

- ٢٢- إقامة الاتصالات مع النقابات ومنظمات الفنانين والكتاب في جميع أنحاء العالم حتى تتمكن من المساعدة على إيجاد حل للمشاكل الحالية في البلدان المتضررة من التصحر.
- ٢٣- التشجيع على نشر وتوزيع دليل عن التصحر لعامة الناس، وأدلة محلية وإقليمية باللغات المحلية للمناطق الأكثر تضرراً من المشكلة.
- ٢٤- تشجيع الرسامين في جميع أرجاء العالم على أن يتبرع كل منهم بلوحة زيتية عن الموضوع بحيث يمكن تنظيم معرض دولي كبير لهذه اللوحات.
- ٢٥- شن حملة دولية كبيرة لترسيخ ثقافة الحفاظ على الطبيعة.
- ٢٦- تنسيق إنشاء مراكز ولجان في وزارات أو في إدارات الثقافة الوطنية من أجل تنفيذ جميع المسائل المتعلقة بخطة عمل المنتدى.
- ٢٧- الإبقاء على علاقات وثيقة مع العلماء وإنشاء مجموعات متعددة التخصصات للتنسيق والدعم من خلال المنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى تحقيق أهداف الاتفاقية في مختلف البلدان.
- ٢٨- تشجيع وضع مادة دراسية عن موضوع التصحر وإدراجها في المقررات الدراسية لجميع المستويات، بدءاً بمرحلة التعليم قبل الابتدائي وبرامج رعاية الأطفال.
- ٢٩- إبرام اتفاقات مع وزارات وإدارات التعليم بشأن إدراج مادة دراسية عن التصحر في المقرر الدراسي.
- ٣٠- التشديد على إشراك المنظمات النسائية، في ضوء دور المرأة في الاستعمال اليومي للماء والموارد الطبيعية.
- ٣١- إشراك المنظمات الدينية بجميع أنواعها في عملية مكافحة التصحر.
- ٣٢- استنهاض العاملين في القطاعات المتصلة بالزراعة القادرين على حشد الدعم لمكافحة التصحر (المنظمات غير الحكومية، والحركات الاجتماعية العالمية، والجامعات والزعماء المحليين).
- ٣٣- الاعتراف بدور المسنين باعتبارهم أمناء على التقاليد والثقافة، وأهل مشورة في مجال تعزيز حماية المياه.

- ٣٤ - تعزيز إنشاء هذه المجموعة كأول منتدى للمثقفين والفنانين عن التصحر.
- ٣٥ - عرض فكرة اجتماع هذا المنتدى كل سنة أو كل سنتين على الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو).
- ٣٦ - اقتراح الدعوة إلى الاحتفال بنشاط شعري في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٤، الذي يوافق اليوم العالمي للشعر، لتوعية الناس والمؤسسات العالمية بأهمية الماء والحفاظ عليه في الأرض.
- ٣٧ - نظراً لعدم وجود تمثيل مناسب في هذا المنتدى لبلدان الشمال ومجموعة الـ ٨ ولا لبلدان مثل الصين التي أبلت بلاء حسناً في معالجة هذا النوع من المشاكل يقترح التشديد على أن الكوارث البيئية هي مشاكل عالمية لا يمكن حلها إلا على الصعيد العالمي.
- ٣٨ - تنسيق برامج اليونيسكو الحالية مع أهداف الجهود الرامية إلى مكافحة التصحر ومع التحالفات الجديدة المقترحة في برنامج العمل هذا.
- ٣٩ - تشجيع إنشاء منتدى بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا الذي يزمع عقد أول اجتماع له في فنزويلا.

المرفق الثامن

**البيانان اللذان أدلى بهما لدى انتخاب رئيس
لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية**

البيان الذي أدلى به رئيس الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف

إنه ليسرني أيما سرور أن أعلن أن هناك تفاهماً بشأن قضية رئاسة لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وبغية الوصول إلى توافق الآراء هذا، ودون إنشاء سابقة، يوصى بقبول تعيين المجموعة الأفريقية لرئيس لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، وبدء عملية التناوب مع هذا الانتخاب. وبتعبير آخر، فإن المجموعة الأفريقية هي الأولى في عملية التناوب وستسلم الرئاسة إلى المجموعة الإقليمية الأخرى في الدورة القادمة لمؤتمر الأطراف. وسيشير محضر هذه الجلسة إلى هذا التفاهم.

البيان الذي أدلت به إيطاليا (باسم الاتحاد الأوروبي)

لا يريد الاتحاد الأوروبي أن يعترض سبيل توافق الآراء الذي تم التوصل إليه، لكنه يعرب عن قلقه إزاء العملية التي أفضت إلى هذا القرار على نحو ما ذكر يوم الجمعة الماضي بمناسبة انتخاب نواب رئيس اللجنة.

وبناء عليه، فإننا نرجو من مؤتمر الأطراف أن يدرج في جدول أعمال دورته السابعة مناقشة للنظام الداخلي للجنة بحيث يمكن تطبيق مبدأ التناوب بين المجموعات الإقليمية بخصوص انتخاب رئيس اللجنة.

كما نرجو الإشارة بوضوح إلى أوجه القلق التي أعربنا عنها في تقرير الجلسة.

ونود أن نطلب إلى رئيس مؤتمر الأطراف، بدعم من الأمانة، تيسير عقد مشاورات مناسبة بين المجموعات الإقليمية قبل انعقاد مؤتمر الأطراف القادم بفترة طويلة حتى نتجنب مواجهة وضع مشابه مستقبلاً.

وفي الختام، يقترح الاتحاد الأوروبي أن ينتخب مؤتمر الأطراف هذا نائب رئيس اللجنة الذي لم ينتخب بعد ويتشرف بأن يعلن أن مرشحة مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى هي رئيسة وفد أستراليا السيدة آنماري وات.

المرفق التاسع

الوثائق المعروضة على مؤتمر الأطراف في دورته السادسة

الوثائق المتاحة في الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف:

<u>العنوان أو الملخص</u>	<u>رمز الوثيقة</u>
إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل - جدول الأعمال المؤقت وشروحه	ICCD/COP(6)/1
البرنامج والميزانية	ICCD/COP(6)/2
البرنامج والميزانية - إضافة - البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥	ICCD/COP(6)/2/Add.1
البرنامج والميزانية - إضافة - البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (الصندوق التكميلي والصندوق الخاص)	ICCD/COP(6)/2/Add.2
البرنامج والميزانية - إضافة - تقرير عن أداء الصناديق الاستثمارية للاتفاقية في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣	ICCD/COP(6)/2/Add.3
البرنامج والميزانية - إضافة - تقرير عن أداء الصندوق الاستثماري للأنشطة التكميلية في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣	ICCD/COP(6)/2/Add.4
البرنامج والميزانية - إضافة - البيانات المالية المراجعة للصناديق الاستثمارية للاتفاقية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١؛ تقرير مجلس مراجعي الحسابات في الأمم المتحدة	ICCD/COP(6)/2/Add.5
البرنامج والميزانية - إضافة - الحاجة إلى إنشاء وحدات تنسيق إقليمية وطرائق عملها وتكليفها وحدوها واختصاصاتها المحتملة	ICCD/COP(6)/2/Add.6
البرنامج والميزانية - إضافة - تقرير عن حالة المساهمات في الصناديق الاستثمارية للاتفاقية في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣	ICCD/COP(6)/2/Add.7
استعراض تنفيذ الاتفاقية وترتيبها المؤسسية عملاً بالمادة ٢٢، الفقرة ٢(أ) و(ب)، والمادة ٢٦ من الاتفاقية - النظر في وضع إجراءات أو إنشاء آليات مؤسسية إضافية لمساعدة مؤتمر الأطراف في استعراض تنفيذ الاتفاقية استعراضاً منتظماً	ICCD/COP(6)/3
استعراض الأنشطة المتعلقة بتشجيع وتعزيز العلاقات مع الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة ومع المنظمات والمؤسسات والوكالات الدولية ذات الصلة، وفقاً للمادة ٨ والفقرة ٢(ط) من المادة ٢٢ من الاتفاقية	ICCD/COP(6)/4
النظر في ما انتهى إليه مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من نتائج تتصل باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	ICCD/COP(6)/5
البند المعلقة - النظر في المادة ٤٧ من النظام الداخلي	ICCD/COP(6)/6

العنوان أو الملخص	رمز الوثيقة
البند المعلقة - النظر في الإجراءات والآليات المؤسسية لحل المسائل المتصلة بالتنفيذ وفقاً للمادة ٢٧ من الاتفاقية، بغية البت في كيفية المضي قدماً في هذا الشأن؛ النظر في مرفقات تتضمن إجراءات التحكيم والتوفيق، وفقاً للفقرتين ٢(أ) و ٦ من المادة ٢٨ من الاتفاقية	ICCD/COP(6)/7
لجنة العلم والتكنولوجيا - الاحتفاظ بقائمة الخبراء	ICCD/COP(6)/8
لجنة العلم والتكنولوجيا - الاحتفاظ بقائمة الخبراء - إضافة	ICCD/COP(6)/8/Add.1
اعتماد المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وقبول المراقبين	ICCD/COP(6)/9
اعتماد المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وقبول المراقبين - إضافة	ICCD/COP(6)/9/Add.1
وثائق تفويض الوفود: تقرير المكتب المقدم إلى مؤتمر الأطراف	ICCD/COP(6)/10
الترتيبات الخاصة بعقد الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف - معلومات أولية للمشاركين	ICCD/COP(6)/INF.1
حالة التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	ICCD/COP(6)/INF.2
دليل جهات الوصل الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	ICCD/COP(6)/INF.3
إسهامات من الاجتماعات الإقليمية للبلدان الأطراف المتأثرة	ICCD/COP(6)/INF.4
تقييم مستقل للآلية العالمية - التقرير الختامي الذي قدمه فريق التقييم في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ إلى مرفق المنح الإنمائية التابع للبنك الدولي	ICCD/COP(6)/MISC.1
خطة عمل ٢٠٠٣-٢٠٠٦ - الآلية العالمية لاتفاقية مكافحة التصحر	ICCD/COP(6)/MISC.2
الوثائق المتاحة في الدورة الثانية للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية:	
إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل - جدول الأعمال المؤقت وشروحه	ICCD/CRIC(2)/1
استعراض تنفيذ الاتفاقية وترتيبها المؤسسية عملاً بالفقرة ٢(أ) و(ب) من المادة ٢٢، والمادة ٢٦ من الاتفاقية - استعراض عام لأنشطة الأمانة وللتقدم الذي أحرزته البلدان الأطراف المتأثرة في تنفيذ الاتفاقية	ICCD/CRIC(2)/2
استعراض تنفيذ الاتفاقية وترتيبها المؤسسية عملاً بالفقرة ٢(أ) و(ب) من المادة ٢٢، والمادة ٢٦ من الاتفاقية - استعراض التقرير المتعلق بالتنفيذ المعزز للالتزامات المترتبة على الاتفاقية	ICCD/CRIC(2)/3
الآلية العالمية - استعراض التقرير المتعلق بأنشطة الآلية العالمية، وتقديم التوجيه لها عملاً بالمادة ٢١، الفقرة ٥(د) من الاتفاقية	ICCD/CRIC(2)/4
الآلية العالمية - القيام، عملاً بالفقرة ٧ من المادة ٢١ من الاتفاقية، باستعراض سياسات الآلية العالمية وطرائق عملها وأنشطتها، وتقديم التوجيه إليها	ICCD/CRIC(2)/5
استعراض المعلومات المتاحة بشأن تمويل تنفيذ الاتفاقية من قبل الوكالات والمؤسسات المتعددة الأطراف، بما فيها المعلومات المتعلقة بأنشطة مرفق البيئة العالمية فيما يخص التصحر والتي تتصل بمجالات تركيزه الأربعة، على النحو المحدد في الفقرة ٢(ب) من المادة ٢٠ من الاتفاقية	ICCD/CRIC(2)/6

العنوان أو الملخص

رمز الوثيقة

الوثائق المتاحة في الدورة السادسة للجنة العلم والتكنولوجيا:

إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل - جدول الأعمال المؤقت وشروحه	ICCD/COP(6)/CST/1
برنامج عمل لجنة العلم والتكنولوجيا - ملخص توليفي للتقارير التي قدمتها الأطراف عن دراسات حالات توضح أفضل الممارسات والبحوث الابتكارية فيما يتعلق بتردي الأراضي وقابليتها للتأثر وإصلاحها: نهج متكامل	ICCD/COP(6)/CST/2
تحسين مستوى كفاءة وفعالية لجنة العلم والتكنولوجيا - التقرير الأولي لفريق الخبراء	ICCD/COP(6)/CST/3
المعارف التقليدية	ICCD/COP(6)/CST/4
المعايير والمؤشرات	ICCD/COP(6)/CST/5
نظم الإنذار المبكر - دراسات ريادية بشأن نظم الإنذار المبكر	ICCD/COP(6)/CST/6
تقييم تردي الأراضي الجافة وتقييم النظم الإيكولوجية في الألفية	ICCD/COP(6)/CST/7
مسح وتقييم الشبكات والمؤسسات والوكالات والهيئات القائمة	ICCD/COP(6)/CST/8
تحسين كفاءة وفعالية لجنة العلم والتكنولوجيا - تقرير مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا	ICCD/COP(6)/CST/INF.1
تحسين كفاءة وفعالية لجنة العلم والتكنولوجيا - تقرير الاجتماع الأول لفريق الخبراء	ICCD/COP(6)/CST/INF.2
نظم الإنذار المبكر - منشور بشأن نظم الإنذار المبكر	ICCD/COP(6)/CST/INF.3
